



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:



دور المراقبة والمراجعة الداخلية في تحسين الأداء في

شركات التأمين

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

- دوار ابراهيم

من اعداد الطالبين

- بوشارب إبراهيم.

- شتي سيد أحمد.

السنة الدراسية: 2024/2023



جامعة غرداية - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان:

دور المراقبة والمراجعة الداخلية في تحسين الأداء في

شركات التأمين

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

- دوار ابراهيم

من اعداد الطالبين

- بوشارب إبراهيم.

- شتي سيد أحمد.

السنة الدراسية: 2024/2023

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين حبيبنا وشفيعنا ومن اهتدى بهديه الى يوم الدين.

اما بعد من لا يشكر الناس لا يشكر الله، نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الاستاذ الدكتور المشرف دوار إبراهيم على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراستنا في جوانب مختلفة. والى كل من ساهم ولو بكلمة طيبة في اتمام هذا العمل المتواضع نسأل الله الكريم أن يحفظهم ويبارك فيهم وفي اهاليهم.

إبراهيم - سيد أحمد

الأهداء

بكل الحب والتقدير، نهدي هذا العمل إلى جميع دفعتنا، رفقاء الدرب الذين شاركونا هذه الرحلة الأكاديمية بكل ما فيها من تحديات وإنجازات .

إلى كل من عرفنا من بعيد أو من قريب، وإلى كل من ساهم في تحقيق هذا الإنجاز، نشكر لكم دعمكم وتفانيكم الذي كان له الأثر الكبير في وصولنا إلى هذه المرحلة.

جزيل الشكر والامتنان لكل من كان معنا في هذه الرحلة .

الملخص:

تلعب المراقبة والمراجعة الداخلية دوراً حيوياً في تحسين أداء شركات التأمين في الجزائر من خلال مجموعة من المهام التي تركز على تعزيز الكفاءة والشفافية والامتثال. وفيما يلي ملخص لأهم أدوارهما في هذا السياق منها تحسين الكفاءة التشغيلية، وتساعد المراجعة الداخلية في تقييم الأنظمة الداخلية للشركة واكتشاف أي نقاط ضعف أو تحسينات محتملة في العمليات، مما يساهم في تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الكفاءة العامة..

أما إدارة المخاطر فتسعى المراقبة والمراجعة الداخلية إلى تحديد وتقييم المخاطر التي قد تواجهها الشركة، سواء كانت مالية أو تشغيلية أو متعلقة بالامتثال للقوانين. كما يمكن لإدارة المخاطر الفعالة أن تساعد الشركة في تجنب خسائر محتملة وضمان استمرارية الأعمال. ويساعد المراجعون الداخليون على ضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح الوطنية والدولية المتعلقة بصناعة التأمين مما يساهم في تجنب الغرامات أو العقوبات القانونية.

من خلال المراجعة الدقيقة للعمليات الداخلية والإبلاغ عن نتائجها إلى الإدارة العليا، تضمن المراقبة الداخلية تعزيز الشفافية وتحسين جودة التقارير المالية والمعلومات التي تعتمد عليها الشركة في اتخاذ القرارات توفر التقارير الناتجة عن المراجعة الداخلية للإدارة العليا بيانات موثوقة يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على معلومات دقيقة ومدروسة.

عندما تطبق شركات التأمين آليات مراقبة ومراجعة داخلية قوية، فإن ذلك يعزز من ثقة العملاء والمستثمرين في الشركة، مما يساهم في تحسين سمعتها وجذب المزيد من الأعمال.

بشكل عام، تلعب المراقبة والمراجعة الداخلية دوراً أساسياً في تحسين الأداء المالي والتشغيلي لشركات التأمين في الجزائر، مما يضمن بيئة عمل أكثر استدامة وكفاءة.

الكلمات المفتاحية: تدقيق داخلي، شركات التأمين، إدارة المخاطر.

Résumé:

Le contrôle et l'audit interne jouent un rôle vital dans l'amélioration des performances des compagnies d'assurance en Algérie à travers une série de tâches visant à renforcer l'efficacité, la transparence et la conformité. Voici un résumé de leurs principaux rôles dans ce contexte, tels que l'amélioration de l'efficacité opérationnelle. L'audit interne aide à évaluer les systèmes internes de

l'entreprise et à identifier les faiblesses ou les améliorations potentielles dans les processus, ce qui contribue à réduire les coûts opérationnels et à augmenter l'efficacité globale.

Quant à la gestion des risques, la surveillance et l'audit interne cherchent à identifier et évaluer les risques auxquels l'entreprise pourrait être confrontée, qu'ils soient financiers, opérationnels ou liés à la conformité aux lois. Une gestion efficace des risques peut aider l'entreprise à éviter des pertes potentielles et à assurer la continuité des activités.

Les auditeurs internes aident à garantir que l'entreprise respecte les lois et les réglementations nationales et internationales liées à l'industrie de l'assurance, ce qui contribue à éviter des amendes ou des sanctions légales.

Grâce à un examen minutieux des processus internes et à la communication des résultats à la direction, Le contrôle interne garantit une transparence accrue et améliore la qualité des rapports financiers et des informations sur lesquelles l'entreprise se base pour prendre des décisions. Les rapports issus de l'audit interne fournissent à la direction des données fiables sur lesquelles elle peut se baser pour prendre des décisions stratégiques fondées sur des informations précises et réfléchies.

Lorsqu'une compagnie d'assurance met en place des mécanismes solides de contrôle et d'audit interne, cela renforce la confiance des clients et des investisseurs envers l'entreprise, contribuant ainsi à améliorer sa réputation et à attirer davantage d'affaires.

En général, Le contrôle et l'audit interne jouent un rôle essentiel dans l'amélioration des performances financières et opérationnelles des compagnies d'assurance en Algérie, garantissant un environnement de travail plus durable et efficace.

Mots-clés : Audit interne, compagnies d'assurance, gestion des risques.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	اهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الاختصارات والرموز
أ-ث	مقدمة
1	الفصل الأول: عموميات حول الرقابة والمراجعة الداخلية.
2	تمهيد
2	المبحث الأول: عموميات حول الرقابة والمراجعة الداخلية
2	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الرقابة الداخلية.
3	المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية
5	المطلب الثالث: اهداف الرقابة الداخلية.
6	المطلب الرابع، أدوات ومكونات نظام الرقابة الداخلية.
8	المطلب الخامس: خصائص نظام الرقابة الداخلية.
9	المطلب السادس: معايير فعالية معيل الرقابة الداخلية.
10	المبحث الثاني: مدخل الى نظام المراجعة الداخلية.
10	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المراجعة.
11	المطلب الثاني: أهمية واهداف المراجعة.
13	المطلب الثالث: علاقة المراجعة بعملية الرقابة
14	المبحث الثالث: دراسات سابقة.
14	المطلب الأول: دراسات باللغة العربية.
15	المطلب الثاني: دراسات باللغة الاجنبية

16-15	خلاصة الفصل الأول.
17	الفصل الثاني: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.
18	المبحث الأول: التقديم العام لشركة LA CAAR
18	المطلب الأول: نشأة الشركة وتطورها.
19	المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي لشركة LA CAAR
20	المطلب الثالث: مهام الشركة وأهدافها.
22	المبحث الثاني: التدقيق والمراجعة الداخلية للتأمينات.
22	المطلب الأول: إجراءات المراجعة الداخلية للتأمينات
23	المطلب الثاني: منهجية المراجعة الداخلية للتأمينات.
25	المبحث الثالث: المراجعة المحاسبية والتسييرية لشركة LA CAAR
25	المطلب الأول: الملخص الخاص بالتقرير الأول
43-33	المطلب الثاني: الملخص الخاص بالتقرير الثاني. خلاصة الفصل الثاني.
51-50	الخاتمة.
53	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
5	جدول رقم (1) يبين المقارنة بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية
7	جدول رقم (2): يوضع مكونات نظام الرقابة الداخلية
26	جدول رقم (3): فائض التحصيلات (أ)
27	جدول رقم (4): فائض التحصيلات (ب)
28	جدول رقم (5): الديون على الزبائن
28	جدول رقم (6): الخصومات الممنوحة للسنة الحالية
29	جدول رقم (07): الخصومات الممنوحة للسنوات السابقة
29	جدول رقم (08): دفعات مقدمة
30	جدول رقم (09): مختلف الحسابات غير المدفوعة
30	جدول رقم (10): رقم الأعمال
31	جدول رقم (11): تسوية التعويضات
32	جدول رقم (12): التعويضات على الطعون
33	جدول رقم (13): رقم الأعمال 2
34	جدول رقم (14): رقم الأعمال الإنتاج السيارات
35	جدول رقم (15): فحص فرع الإنتاج 1
37-36	جدول رقم (16): فحص فرع الإنتاج 2
39-38	جدول رقم (17): الملفات التي تمت تسويتها
40	جدول (18): الطعون المحصلة
41	جدول (19): ديون مستحقات

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان
13	الشكل رقم (1): المراحل الرئيسية للعملية المراقبة
19	الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي لشركة LA CAAR
34	الشكل رقم (3): توزيع رقم الأعمال حسب الفروع.

قائمة الرموز

باللغة العربية	باللغة الاجنبية	الرمز
-معايير خاصة بمسائل الرقابة والتدقيق	-Normes spécifique à la matière de contrôle et audit	تصنيف: JEL M49.M42.G32.G22
-مراقبة الجودة	-le contrôle de la qualité	QUSTITY CONTROLE
- هو المنظمة المهنية الوطنية للمحاسبين القانونيين	Organisation vitale pour la profession comptable	AICPA تأسس سنة عام 1887

مقدمة

توطئة:

تعد شركات التأمين من المؤسسات المالية الأساسية التي تلعب دوراً محورياً في استقرار الاقتصاد وحماية الأفراد والمؤسسات من المخاطر المالية. يرتبط أداء شركات التأمين بشكل وثيق بقدرتها على إدارة المخاطر، تحسين جودة الخدمات المقدمة، والامتثال للمعايير التنظيمية. يعتمد نجاحها على كفاءتها التشغيلية، ثقة العملاء، وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. ومن خلال تقديم تغطيات تأمينية متنوعة، تساهم شركات التأمين في حماية الأصول وتعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل، مما يجعل أداؤها عنصراً حيوياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال ما سبق فإننا نطرح الإشكالية التالية كيف تساهم المراقبة والمراجعة الداخلية في تحسين أداء شركات التأمين وتعزيز دورها في استقرار الاقتصاد وحماية الأفراد والمؤسسات من المخاطر المالية؟ ولدراسة الإشكالية لا بد من تحديد الأسئلة الفرعية التي من خلالها سيتم بناء الطرح الاستيمولوجي للدراسة:

- ✓ ما هو تأثير المراقبة والمراجعة الداخلية على كفاءة إدارة المخاطر، جودة الخدمات المقدمة، والامتثال للمعايير التنظيمية في شركات التأمين؟ وكيف يساهم ذلك في زيادة ثقة العملاء وضمان استمرارية الأعمال في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية؟
- ✓ ما هي الرقابة الداخلية؟ ما هي أنواعها وأدواتها؟
- ✓ ما هي المراجعة؟ كيف ظهرت؟ وما أسباب وجودها؟ وما علاقتها بالرقابة؟
- ✓ كيف تساهم كل من الرقابة والمراجعة الداخلية في تحسين أداء شركات التأمين؟

وفي خضم الإجابة عن الأسئلة الفرعية والإشكالية الأساسية نطرح الفرضيات التالية:

- ✓ تساهم المراقبة والمراجعة الداخلية في تحسين أداء شركات التأمين من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقليل الأخطاء المالية والإدارية.
- ✓ تؤدي المراقبة والمراجعة الداخلية إلى تعزيز الامتثال للمعايير التنظيمية، مما يساهم في حماية الشركات من العقوبات القانونية وتحسين صورتها أمام الجهات التنظيمية والعملاء.
- ✓ تساهم المراقبة والمراجعة الداخلية في حماية الأفراد والمؤسسات من المخاطر المالية عن طريق تعزيز إدارة المخاطر وتطوير استراتيجيات استباقية لمواجهتها.

✓ تؤدي المراقبة والمراجعة الداخلية إلى تحسين كفاءة إدارة المخاطر في شركات التأمين من خلال تحديد وتقييم المخاطر المحتملة وتقديم توصيات لإدارتها بفعالية.

أهمية الدراسة:

تسلط هذه الدراسة الضوء على دور المراقبة والمراجعة الداخلية في تحسين كفاءة العمليات المالية والتشغيلية، مما يساهم في تحسين الأداء العام لشركات التأمين. تساعد الدراسة في فهم كيف يمكن لشركات التأمين إدارة المخاطر بفعالية من خلال آليات المراقبة والمراجعة الداخلية، مما يعزز قدرتها على التعامل مع التحديات المالية والاقتصادية. توضح هذه الدراسة أهمية المراقبة والمراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية وضمن الشفافية، مما يعزز ثقة العملاء والمستثمرين في شركات التأمين. تسهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على كيفية مساهمة الأداء الجيد لشركات التأمين في استقرار الاقتصاد وحماية الأفراد والمؤسسات من المخاطر المالية. تقدم الدراسة توصيات عملية لشركات التأمين لتعزيز أدائها من خلال تحسين آليات المراقبة والمراجعة الداخلية.

أهداف الدراسة:

دراسة كيفية مساهمة المراقبة والمراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي والتشغيلي لشركات التأمين. تحديد كيفية تحسين إدارة المخاطر من خلال المراقبة والمراجعة الداخلية في شركات التأمين. دراسة دور المراقبة والمراجعة الداخلية في تعزيز الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها في قطاع التأمين. تقييم تأثير آليات المراقبة والمراجعة الداخلية على زيادة ثقة العملاء والمستثمرين في شركات التأمين. 5. تقديم مقترحات وتوصيات لشركات التأمين حول كيفية تحسين أدائها من خلال تعزيز نظم المراقبة والمراجعة الداخلية.

تحديد إطار الدراسة:

- **الحدود المكانية:** أهمية المراجعة بشكل عام لمختلف الأطراف ذات علاقة بالمؤسسة الرقابة الداخلية الإدارية منها والمالية ومكانتها داخل المؤسسة ومسؤولية الإدارة في تصميمها لتحقيق أهدافها الرقابية ومعرفة بيئتها و ذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين غرداية
- **الحدود الزمانية:** قمنا من خلال دراستنا إلى تحديد الفترة الزمنية المحدد من 2016 إلى 2022 وذلك اعتمادا على المعطيات المتوفرة.

أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر قطاع التأمين من القطاعات المالية الحيوية التي تساهم في استقرار الاقتصاد الوطني من خلال حماية الأفراد والمؤسسات من المخاطر المالية. دراسة كيفية تحسين أدائه له تأثير كبير على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

مع التطورات المستمرة في التشريعات والمخاطر المالية، أصبحت المراقبة والمراجعة الداخلية عنصراً أساسياً لضمان الامتثال وزيادة كفاءة الشركات. هذا الموضوع يناقش كيفية تعزيز دورها في شركات التأمين.

تواجه شركات التأمين تحديات كبيرة في إدارة المخاطر المتعلقة بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. البحث في هذا الموضوع يساعد على تطوير استراتيجيات أفضل لإدارة المخاطر. في ضوء الفضائح المالية التي شهدتها بعض القطاعات، أصبح تحسين الشفافية والامتثال التنظيمي من أولويات الشركات لتعزيز الثقة العامة. هذه الدراسة تسلط الضوء على كيفية تحقيق ذلك في قطاع التأمين.

لنا اهتمام شخصي في مجال المراقبة والمراجعة الداخلية، حيث نعتبرها أداة فعالة لتحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الامتثال والشفافية.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تقديم حلول عملية وتوصيات لشركات التأمين لتحسين أدائها وزيادة قدرتها على مواجهة التحديات المالية والمخاطر.

اختيار هذا الموضوع يساعدنا على تعميق معرفتنا في مجال التأمين والمراجعة الداخلية، مما يساهم في تطوير مسيرتنا الأكاديمية والمهنية.

المنهج المستخدم وأدوات الدراسة:

إن موضوع الدراسة تطلب استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة الى المنهج الاستقرائي اللذان يفيان بغرض الموضوع الذي يدخل ضمن الدراسات الاقتصادية، فلهذا استخدمنا المنهج الوصفي في معظم أجزاء البحث مثل الأجزاء المرتبطة بمفاهيم الرقابة والمراجعة الداخلية وأساسياتهما مع استخدام المنهج التحليلي فيما يخص النسب المالية في عملية الفحص التحليلي، وأدوات الدراسة المستخدمة اقتصرت على الدراسات السابقة وبعض النصوص القانونية التي تخدم الموضوع واستخدام مراجع الانترنت في بعض الحالات.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، تناولنا في الفصل الأول، عموميات حول الرقابة المراجعة الداخلية وأثرهما في إدارة المخاطر وينقسم الفصل الأول إلى المبحث الأول الذي يسلط الضوء على عموميات حول الرقابة والمراجعة الداخلية. وتطرقنا في هذا الفصل في المبحث الأول إلى مدخل إلى نظام الرقابة الداخلية مع تعريف النظام الرقابة وكان هناك عرض لأنواع الرقابة وأهدافها كما تناولنا الأدوات والمكونات وكان هناك إلقاء نظرة عن الخصائص العامة لنظام الرقابة الداخلية بعدها في المبحث الثاني تطرقنا للمحة تاريخية عن المراجعة الداخلية مع تعريفها والمقارنة بين نظام الرقابة والمراجعة الداخلية. وأهداف المراجعة الداخلية التي أنشأت من أجلها وكذا أنواع المراجعة بشكل ملخص وفي الأخير كانت هناك نظرة عن علاقة المراجعة بالرقابة الداخلية أما المبحث الثالث تطرقنا إلى إدارة المخاطر ودور المراقبة والمراجعة الداخلية في تحسين أداء شركات التأمين أما الفصل الثاني فهو عبارة عن فصل تطبيقي حاولنا من خلاله دراسة حالة شركة التأمين CAAR وحدة غرداية.

الفصل

الأول

عموميات حول الرقابة والمراجعة الداخلية في

المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة بمثابة خط الدفاع وحصان الأمان الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة حيث أن نظام الرقابة الداخلية هو النظام الذي يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان السليمة، ولتفادي حالات الإفلاس في السنوات الأخيرة والفشل والإعسار المالي، أدى إلى الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية في الشركات، خاصة تلك الشركات التي تتداول أوراقها في بورصة الأوراق المالية، وأن إدارة الشركات تعتبر بمثابة وكيل عن أصحاب المصلحة فيها، خاصة المساهمون.

وأن الإدارة يجب عليها تصميم أنظمة فعالة للرقابة والمراجعة الداخلية لضمان إعداد قوائم خالية من الأخطاء والتحريفات، ويجب على الإدارة أن تضع آليات فعالة للرقابة الداخلية مع تنفيذها تنفيذاً محكمه كالموازنات التخطيطية والاستشارات والسياسات الإدارية والتكاليف المعيارية والمراجعة الداخلية وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال الفصل الاول من الدراسة حيث يعالج هذا الفصل في المبحث الاول عموميات حول الرقابة والمبحث الثاني يتناول مدخل الى نظام المراجعة والمبحث الثالث يتناول الدراسات التي لها صلة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: عموميات حول الرقابة والمراجعة الداخلية

المطلب الاول: مفاهيم عامة حول الرقابة الداخلية:

تعتبر الرقابة الداخلية هي تلك الإجراءات والطرق التي تتخذها الإدارة لحماية أصول المنشأة ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعية. وقد عرف المعيار رقم (400) نظام الرقابة الداخلية بأنه كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول الى هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفاءة للعمل والمتضمنة

الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة اكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب¹

ومن التعريف السابق نجد أن نظام الرقابة الداخلية يتضمن عدد من الأهداف هي كالتالي:

- 1- توفير الحماية اللازمة الأصول المنشآت
- 2- توفير الدقة. في البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها.
- 3- زيادة الكفاءة، الإنتاجية
- 4- التحقق من الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية.
- 5- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.
- 6- موثوقية تقديم التقارير المالية.
- 7- فاعلية وكفاءة العمليات
- 8- الامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة.

وينبع عن ذلك أن الرقابة الداخلية يتم تصيبيها وتنفيذها لتناول مخاطر العمل المحددة التي تهدد تحقيق أي من

الأهداف السابقة² وتعكس هاته التعاريف عدة مفاهيم أساسية منها:

* الرقابة الداخلية هي عملية-Process بمعنى أنها مجموعة التصرفات التي تدير بموجبها الإدارة أعمال الشركة.

* الرقابة الداخلية تتأثر بالأفراد: effected by peoples أي أن الأفراد ممثلين في مجلس الإدارة والإدارة والعاملين

يضعون أهداف المنشأة كما يضعون آليات الرقابة محل التفعيل.

* الرقابة الداخلية يمكن أن يتوقع أن توفر فقط تأكيد معقول: بمعنى أنها لا توفر تأكيدا مطلقا، حيث يتأثر تفعيلها

بالقيود الكاملة في كافة نظم الرقابة الداخلية. تلك القيود تتضمن حقيقة أن الحكم البشري يمكن أن يكون على خطأ،

وقد يحدث انتهاك للرقابة الداخلية بسبب الفشل البشري.

¹ طارق عبد العال، موسوعة معايير المراجعة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006 الجزء الثاني.

² احمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد وأخلاقيات المهنة، دار الصفاء النشر والتوزيع عمان الأردن 2008 ، ص 98

* الرقابة الداخلية يتم وضعها وتفعيلها لتحقيق الأهداف في أحد أو أكثر من المجموعات المنفصلة المثالية.

أ – الأعمال operation : المرتبطة بالاستخدام الفعال والكفرة لموارد المنشأة.

ب -التقرير المالي Rapport Finale المرتبط بإعداد القوائم المالية الممكن الاعتماد عليها.

ج -الالتزام engagement: المرتبط بالتزام المؤسسة بالقوانين واللوائح الواجب تطبيقها.

د-حماية الأصول.¹

المطلب الثاني: أنواع الرقابة الداخلية:

من تعريف المعيار رقم (400) السابق الذكر وكذلك تعريف لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) التي عرفت الرقابة الداخلية بأنها (خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة) يمكن تقسيم الرقابة الداخلية إلى رقابة محاسبية ورقابة إدارية وضبط داخلي.

أولاً: الرقابة المحاسبية

وتهدف الرقابة المحاسبية إلى التحقق من أن كل عمليات المنشأة قد تم تنفيذها وفقاً لنظام تفويض السلطة الملائم والمعتمد من الإدارة وأن كل عمليات المنشأة قد تم تسجيلها في دفاتر المنشأة طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وبالتالي التحقق من دقة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية. وتتمثل الرقابة المحاسبية في الإجراءات التي تتعلق بحماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية ومطابقة الأصول المدرجة. بدفاتر وسجلات الشركة مع الأصول الموجودة فعلاً في أقسام الشركة المختلفة ومخازنها وتعتبر الإدارة المالية أو إدارة الحسابات بالشركة مسؤولة عن وضع نظام سليم للرقابة المحاسبية بهدف حماية الأصول وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها.

ثانياً: الرقابة الإدارية

¹ أمين السيد احمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة. الدار الجامعية الإسكندرية 2008م ص253

يعرف عن الرقابة الإدارية أنها خطة التنظيم، والطرق والإجراءات المتعلقة بالكفاءة ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية (نجد ان الرقابة الإدارية ترتبط بأقسام التشغيل و بقسم الحسابات أو القسم المالي والمنشأة, والسبب في ذلك أن هذه الأقسام غير مرتبطة مباشرة بالقسم المالي بمعنى غير خاضعة لمسؤولية المدير المالي , مما يعني عدم قيام المراجع الحسابات بتقييمها)¹

جدول رقم (01): المقارنة بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية.

¹ غسان صلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان الأردن، 2006، ص 206

وجه المقارنة	الرقابة المحاسبية	الرقابة الإدارية
الهدف من الرقابة	- حماية الأصول من السرقة والضياع والاختلاس وسوء الاستخدام. - التحقق من دقة المعلومات المالية الواردة في القوائم والتقارير المالية	- التحقق من كفاءة إدارة العملية التشغيلية. - التحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسيات ولإجراءات التي وضعتها لإدارة الشركة.
طبيعة عمل الرقابة	- التحقق من تنفيذ عمليات المنشأة وفقا لنظام تفويض السلطة الملائم والمعتمد من الإدارة. - التحقق من أن عمليات المنشأة قد تسجلها في الدفاتر والسجلات طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً	- اعداد الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وقياس الأداء الفجاد والإنحرافات ومعرفة أسبابها وإتخاذ لإجراءات التصحيحية اللازمة. - التحقق من تنفيذ وتطبيق الإجراءات والسياسات الإدارية

المصدر: عبد الفتاح الصحن وآخرين المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2008

ثالثاً: الضبط الداخلي¹

يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

1- توهامي طواهري + مسعود صدقي مراجعة وتدقيق الحسابات + ممارسات التطبيقية ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون 2005 ص-85.

المطلب الثالث: أهداف الرقابة الداخلية¹

إن جميع التعاريف التي سلطنا عليها الضوء حول الرقابة الداخلية تؤدي إلى الأهداف المراد تحقيقها من هذا النظام هي:

- 1-التحكم في المؤسسة: إن التحكم في أنشطة المؤسسة وعوامل الإنتاج داخلها ونفقاتها وتكاليفها وعائداتها ومختلف السياسات التي وضعت كلها من أجل تحقيق ما ترمي إليه المؤسسة وهو الوصول إلى الأهداف المسطرة
- 2-حماية الأصول: إن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول المؤسسة ودفع عجلتها الانتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة ضمن السياسة العامة للمؤسسة.
- 3-ضمان نوعية المعلومات: بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج تتمثل في المعلومات
- 4-تشجيع العمل بكفاءة: إن إحكام نظام للرقابة الداخلية يكل وسائله داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفاء لموارد المؤسسة ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف عند حدودها الدنيا.
- 5-تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية: ان تشجيع واحترام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل للمؤسسة أهدافها المرسومة بوضوح في إطار الخطة التنظيمية من أجل التطبيق الأمثل للأوامر.

المطلب الرابع: أدوات ومكونات نظام الرقابة الداخلية

أولاً: أدوات الرقابة

هناك عدة أساليب وأدوات يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية عند الاستخدام

لتوهاي طواهي + مسعود صدقي مراجعة وتدقيق الحسابات + ممارسات التطبيقية ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون 2005- ص92/21.

*الموازنات التخطيطية: تصلح كوسيلة للرقابة الإدارية حيث تقارن الأرقام الفعلية مع الأرقام المستهدفة ويتم الوقوف على الفروق بينهما وتقصي أسبابها وتحديد المسؤولين عليها، وبالتالي معرفة نقاط الضعف والقصور وعلاجها (انحراف غير ملائم) أو مواطن القوة وتنميتها (انحراف معالِم)

*الرسوم والبيانات والجداول الإحصائية: هي إحدى وسائل عرض المعلومات على الإدارة، فقد يتم عرض تطور إنجازات المنشأة. عن عدة فقرات في شكل بياني، أو في جداول إحصائية يظهر بيانات مجمعة ومقارنة.

*تقارير الكفاية الدورية: على ضوء هاته البيانات التي يتم رفعها للإدارة يمكن الحكم على كفاءة الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

*دراسات الحركة والزمن: تهدف هاته الوسيلة إلى تنمية الكفاءة الإنتاجية للعاملين عن طريق الدراسة العلمية التجريبية لكافة المراحل اللازمة للإنتاج وتحديد المراحل المثلى للأداء والعمل، وبالتالي استيفاء القدر الأدنى من الموارد البشرية وتحقيق أقل زمن ممكن.

*البرامج التدريبية للعمال والموظفين: أي اطلاعهم بكل ما هو جديد ومستحدث من المعلومات الملائمة لعرض رفع كفاءتهم

*الرقابة على الجودة: استخدام خرائط الرقابة على الجودة (quality control)

ثانيا: مكونات نظام الرقابة الداخلية¹

تتكون الرقابة الداخلية من خمس مكونات مترابطة ومتداخلة وهي: (بيئة الرقابة، عملية تقييم المخاطر، نظام المعلومات والاتصال، اجراءات الرقابة متابعة ضوابط الرقابة الداخلية)، ويعطي الجدول رقم (2) مزيدا من التفاصيل عن مكونات الرقابة الداخلية لكل مكون ووصف له

جدول رقم (02) : مكونات الرقابة الداخلية.

عناصر المكون	وصف المكون	المكونات
--------------	------------	----------

<p>- النزاهة والقيم الأخلاقية - الالتزام بالكفاءة - . المسؤولين عن حركية المنشأة (مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة) - فلسفة الإدارة ونمط التشغيل - الهيكل التنظيمي - تخصيص السلطة والمسؤولية - سياسات وممارسات الموارد البشرية</p>	<p>التصرفات والسياسات والإجراءات التي تعكس الاتجاه العام والإدارة العليا والمديرين وملاك المنشأة والمرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية. وأهميتها.</p>	<p>بيئة الرقابة</p>
<p>تأكيد الإدارة (الوجود، الاكتمال التقييم الحمص والإفصاح القياس والحدوث)</p>	<p>تحديد وتحليل الإدارة للمخاطر الملائمة الإ القوائم المالية طبقا للإطار الدولي للتقرير</p>	<p>تقييم مخاطر الإدارة</p>
<p>اهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات (الاكتمال - الدقة التبويب. التوقيت. الترحيل التلخيص)</p>	<p>الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتبويب والتسجيل والتقرير عن عمليات المنشأة بالإضافة للاحتفاظ بالمسائل المحاسبية عن الأصول المرتبطة.</p>	<p>نظام المعلومات المحاسبية والاتصال</p>
<p>-الفصل الكافي للواجبات. -الترخيص الملائم للعمليات والأنشطة وضوابط الرقابة الخاصة بالكمبيوتر - المستندات والسجلات الكافية) الضوابط العامة على الكمبيوتر) -الرقابة المادية على الاصول والسجلات - الاختبارات المستقلة على الأداء.</p>	<p>السياسات والإجراءات التي تصنعها الإدارة - للوفاء بأهدافها لأغراض التقرير -المالي</p>	<p>أنشطة الرقابة الإجراءات الرقابة</p>
<p>-غير واجبة التطبيق.</p>	<p>التقييم المستمر والدوري للإدارة على فعاليتها تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية لتح ما إذا كانت تعمل كما هو مستهدف منها ويت تعديلها عندما يكون ذلك مطلوباً</p>	<p>المتابعة</p>

المطلب الخامس : خصائص نظام الرقابة الداخلية

تتحمل عدة جهات المسؤولية تجاه نظام الرقابة الداخلية فيما يخص إجراءات التحقيق من خصائص الرقابة الداخلية وتنفيذها والتأكد من مدى فعاليتها وهذه الأطراف هي الإدارة (المراجع الداخلي-المراجع الخارجي)

أولاً: مسؤولية الإدارة تجاه أنظمة الرقابة الداخلية

تقويم نظام الرقابة الداخلية هو التزام هام يقع على عاتق الإدارة والهدف منه هو تزويد المساهمين بتأكيد معقول ومنطقي بان المنشأة تقوم بمراقبة نظام الرقابة الداخلية للتأكد من أنه يحقق الأهداف المرجوة وكذلك تعديل بعض الإجراءات الرقابية المستخدمة وفقاً لاختلاف الظروف حتى تستطيع مراقبة نشاط المنشأة.

ثانياً: مسؤولية المراجع الداخلي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية

يقوم المراجع الداخلي بدراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها وإحكامها. لقد نصت معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة على أن يتضمن مجال عمل المراجع الداخلي فحص تقويم كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة والحكم على درجة متانتها¹.

ثالثاً: مسؤولية المراجع الخارجي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية

يوجد خلاف يتعلق بمدى مسؤولية المراجع الخارجي، هل تشمل نواحي الرقابة الداخلية أم أنها تتعلق ببعض النواحي دون غيرها. ويرى فريق آخر من المحاسبين أن المراجع الخارجي مسؤول عن فحص وتقييم سائر نظام الرقابة الداخلية بما في ذلك الرقابة الإدارية لأن جميع وسائل الرقابة الداخلية تمثل وحدة متماسكة تصنعها الإدارة لتضمن حسن سير العمل في المؤسسة، إذ يطلع المراجع الخارجي في عمله على معظم المستندات المبررة، كما يعتمد في

¹ التهامي طواهري ومسعود صدقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري الممارسات التطبيقية، ص 168

عمله على نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع الدراسة التي هي عبارة عن مجموعة من الضمانات التي تساهم في التحكم بالمؤسسة.¹

المطلب السادس: معايير فعالية هيكل الرقابة الداخلية:

إذا كانت إدارة الشركة مسؤولة عن تصميم وتشغيل هيكل فعال للرقابة الداخلية فإنها مسؤولة أيضا عن تقييم مدى

فعالية هذا الهيكل، وفقا لمعايير فعالية إذا التزمتها إدارة الشركة فإن هذا الهيكل سيعيد هيكله فعالا.

أولا: معيار ضرورة فهم وإدراك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية:²

يجب أن تدرك الإدارة، أن هيكل الرقابة الداخلية على عملية اعداد القوائم المالية لا يتضمن فقط الرقابة على أرصدة الحسابات بل يشمل أيضا الرقابة على دورة العمليات وذلك لأن دقة أرصدة الحسابات والتي من خلالها يتم إعداد القوائم المالية الشركة تعتمد على دقة العمليات وتسجيلها.

ثانيا: معيار تكامل مكونات أو أجزاء هيكل الرقابة الداخلية: وتكون إدارة الشركة مسؤولة عن تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية بأجزائها مكوناته بصورة متكاملة.

ثالثا: معيار فعالية كل جزء من أجزاء هيكل الرقابة الداخلية: هذا المعيار يتطرق إلى كل جزء من أجزاء مكونات الرقابة الداخلية الخمسة وهي:

أ- معيار فعالية بيئة الرقابة: ساعد بوجود بيئة رقابية تعمل بفعالية على تحقيق الفعالية في مكونات هيكل الرقابة الداخلية الأربعة الأخرى.

ب - معيار فعالية تقييم المخاطر: لا بد من وجود درجة معينة من الخطر المتعلق بهيكل الرقابة الداخلية، ويجب أن تقوم الإدارة بتقييم المخاطر، واتخاذ عديد الإجراءات التي تؤدي إلى تخفيض مستوى الخطر الذي تتعرض له المنشأة.

¹ أمين السيد أحمد، التطورات الحديثة في المراجعة الدار، الجامعية اسكندرية، 2008 ، ص259
²توهامي طواهي + مسعود صدقي مراجعة وتدقيق الحسابات + ممارسات التطبيقية ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون 2005 ص168.

ج - معيار فعالية أنشطة الرقابة: لكي يكون هيكل الرقابة الداخلية فعالا لا بد من الاعتماد السليم على العمليات والأنشطة المتعلقة بتقييم الأداء واتخاذ الإجراءات الصحيحة.

د معيار فعالية نظام المعلومات والاتصالات: يجب أن يكون لدى المنشأة نظاما فعالا وملائما للمعلومات والاتصال المحاسبي يقوم بتوصيل المعلومات لجميع المستويات الإدارية لضمان تحقيق اهداف الشركة.

هـ - معيار فعالية المتابعة والتقييم المستمر لمكونات الرقابة الداخلية: إن التقسيم المستمر والمتابعة بفعالية لمكونات هيكل الرقابة الداخلية يساعد على تعديل بعض اجزاء أو مكونات هذا الهيكل يتماشى مع التغيرات والتحديات.

رابعا: معيار كفاءة إدارة المراجعة الداخلية و معيار مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات

والاستفادة منها

لا شك أن وجود إدارة مستقلة وذات كفاء عالية للمراجعة الداخلية بالشركة أضف إلى ذلك الخبرات والمؤهلات يحقق الفعالية في تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية. ولكي يتم تصميم وتشغيل هيكل فعال للرقابة الداخلية لا بد من الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، وتحقيق الرقابة على كافة العمليات من خلال الحاسب الآلي والاعتماد على مصادر المعلومات المختلفة من خلال شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

المبحث الثاني: مدخل إلى نظام المراجعة الداخلية:

إن الشكل التي أصبحت عليه المراجعة بعد مرورها بعدة تطورات كان أمرا ضروريا وحتميا، بسبب توسع المؤسسات وتشعب وظائفها وانفصال الملكية عن الإدارة، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الملاك لتسيير المؤسسة. ومن ثم فقد صوبنا اهتمامنا في هذا المبحث إلى ماهية المراجعة حيث استهلكت دراستنا في المطلب الأول بتعريف المراجعة ثم بعد ذلك تقسيمات المراجعة في المطلب الثاني ولنعرج على أهمية وأهداف المراجعة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المراجعة

لقد تركزت التعاريف المختلفة للمراجعة على أهمية أهدافها ومجالات عملها وهذا يظهر بوضوح من خلال التعاريف التالية.

التعريف الذي وضعته لجنة مفاهيم المراجعة التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية بأنها: عملية منظمة، تعتمد على الموضوعية لتجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات والأحداث الاقتصادية للمشروع وذلك للتحقق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعية والمقبولة قبولاً عاماً وتوصيل النتائج إلى الأطراف المعنية وهي كذلك المراجعة هي جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً التقرير عن ذلك ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص مستقل وكفاً¹. هو أيضاً علم يتمثل في مجموعة من المبادئ، والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقائي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية الفترة²

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة:

تسعى وظيفة المراجعة الداخلية إلى مساعدة أفراد المؤسسة على ممارسة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم بشكل فعال

اولاً : أهمية المراجعة:

تتمثل أهمية المراجعة في اعتبارها وسيلة تخدم مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على البيانات المحاسبية للمشروع في اتخاذ قراراتها ورسم خططها المستقبلية خصوصاً إذا تم اعتماد البيانات المحاسبية من قبل جهة محايدة أو مستقلة عن دائرة المشروع مما يدعم الثقة فيها من قبل تلك الجهات التي تمثل فيما يلي:

¹ مهيب الساعي و هبي عمر، علم تدقيق الحسابات ، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 1991 ، ص9

² هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية. دار الأوائل النشر عمان الأردن الطبعة الثالثة 2006، ص19.

- 1-إدارة المشروع: تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي تعتبرها صحيحة لرسم الخطط والسياسات اعتمادا أساسيا ولضمان صحة ودقة البيانات يكون من قبل هيئة فنية محايدة.
- 2-الملاك: يلجأ الملاك إلى القوائم المالية المعتمدة من قبل مراجع الحسابات ويسترشدون ببياناتها لمعرفة الوضع المالي ولضمان حماية المدخرات يتحتم أن تكون البيانات الموضحة بالقوائم المالية دقيقة وواضحة.
- 3-الدائنين والموردين: يعتمدون قبل الشروع في منح الائتمان على تقارير المراجع بسلامة وصحة القوائم المالية ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء.
- 4-البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى: تعتمد على التوائم المالية لتقرير المراجع كأساس للتوسع فيه. والاحجام عنه عن طريق تقييم درجة الخطر قبل منح الائتمان
- 5- الهيئات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات الري تصدرها المشروعات في العديد من المرات منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، وهذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية وسليمة.
- 6-رجال الاقتصاد: يعتمد دقة تقديرا تهم وكفاءة برامجهم على دقة البيانات المحاسبية المعتمدين عليها نظرا للقوائم المالية المعتمدة من قبل هيئات مستقلة¹.
- 7-نقابة العمال: تعتمد النقابات أي القوائم المالية في مفاوضاتهم مع الإدارة لرسم السياسة العامة للأجور.
- 8-الاهمية في تخصيص الموارد: تساعد في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل كفاية ممكنة لإنتاج السلع والخدمات التي يزيد الطلب عليها.
- 9- الأهمية للاقتصاد القومي: تخدم المراجعة الاقتصادية القومي لما تؤديه من خدمات جلية في مجال حماية الاستثمارات وتوضيح حالات الاسراف والتلاعب وتوجيه استثمار المدخلات والموارد المتاحة، وتلعب المراجعة دورا هاما للمؤسسة نفسها في:
- 1-مصدر أساسي للحصول على القروض من البنوك والمؤسسات المقرضة والموردين.

¹مهيب الساعي مصدر سبق ذكره

ب- مصدر أساسي للمعلومات المعتمدة من خلال ملخصات القوائم المالية على فترات دورية.

ج- أساس الاستثمارات إضافية عن طريق تحليل اقتصادي لمركز مالي.

د- أساس لتحديد سلامة المركز المالي.

هـ- أساس لتقرير وتحديد ربحية العمليات وقوته الإرادية.

و- أساس للتحرك لتجنب العسر المالي أو الإفلاس وحالات الاختلاس.

ل- أساس لإعداد الإقرارات الضريبية وتحديد مقدار الضريبة.

ثانيا : أهداف المراجعة:

لقد صاحب تطور مهنة المراجعة تطور ملحوظ في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة الاعتماد على نظام

الرقابة الداخلية ويتمثل ذلك في العرض التالي:

* قبل عام 1900م: كان الهدف من المراجعة اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء ولذلك كانت المحاسبة تفصيلية

ولا يوجد أي وجود لنظام الرقابة الداخلية.

* من عام 1905-1940م: كان الهدف منها تحديد مدى سلامة المركز المالي وصحته بالإضافة الى اكتشاف التلاعب

والاخطاء ولذلك بدء الاهتمام بالرقابة الداخلية.

* - من عام 1940م - 1960 م:- كان الهدف من المراجعة تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي، وتم التحول نحو

المراجعة الاختيارية الذي يعتمد على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية

* - من 1960 وما بعد أضيف اهداف عديدة للمراجعة منها:

-مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها

-تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.

-القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط.

-تحقيق قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.¹

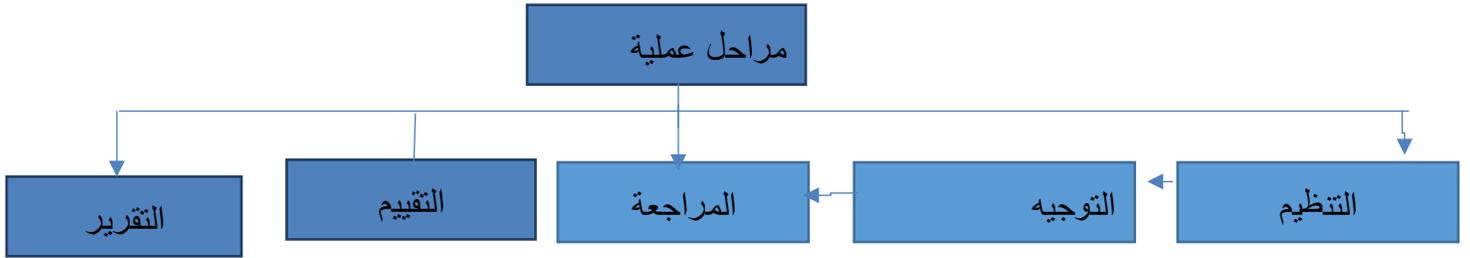
¹ احمد حلمي جمعة ،مدخل الحديث للتدقيق ،دار الصفاء للنشر،عمان، الأردن، ص8-9

-تخفيض خطر المراجعة.

المطلب الثالث: علاقة المراجعة بعملية الرقابة:

تعتبر عملية الرقابة يصفه عامة الإطار العام والشامل والمفهوم الذي يحقق العديد من الأدوات والأساليب الرقابية المختلفة بهدف التحقق مما تم التخطيط له من أهداف ونتائج قد تحقق بالشكل الملائم والمناسب في إطار الالتزام بالقواعد والمفاهيم والمعايير العامة الخاصة التي تعمل في نطاقها المنشأة باعتبار أن ذلك يمثل الهدف لعملية الرقابة.

الشكل رقم (01) : مراحل المراقبة



المصدر: محمد السيد السرايا اصول قواعد التدقيق الشامل.

لقد مرت عملية الرقابة بصفة عامة بمراحل تطور مختلفة وفقا للحاجة إلى تحقيق الأهداف المحددة لكل مرحلة ابتداء من استخدام سجلات محددة (سجلين لنفس العملية) بهدف المطابقة بينهما وكشف الاختلافات إلى مرحلة ضرورة كشف تصرفات غير مرغوب فيها وخاصة الاختلاسات بهدف حماية الموارد لدى المنشأة وكان ذلك في ظل وجود مشروعات متوسطة وصغيرة الحجم. ومع ظهور المشاريع الكبرى كشركات المساهمة في بداية القرن العشرين ظهرت الحاجة إلى تدعيم عملية الرقابة بأدواتها واساليبها بأداة المراجعة والشكل التالي يوضح المراحل الرئيسية التي تمر بها عملية المراقبة.

المبحث الثالث: دراسات سابقة

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض أهم الدراسات الأكاديمية المتعلقة بإشكالية دراستنا.

المطلب الاول: دراسات بالعربية.

اولا: دراسة بو سليمان صليحة

دراسة بو سليمان صليحة ، بعنوان مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين أداء المؤسسة العمومية - دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية للجسور والمنشآت الفنية SAPTA أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر - 3 - 2013/2012. وكانت إشكاليته هذه المطروحة: كيف يمكن أن تساهم المراجعة الداخلية في ظل التوجهات المعاصرة لأنشطتها ومهامها في تحسين أداء المؤسسات العمومية الجزائرية؟ ومن النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة هو أن المراجعة الداخلية كانت تهدف الى بصفة أساسية إلى حماية أحول المؤسسة وتصيد أخطاء المراجعة المستندية والحسابية، إلا أن هذه النظرة تغيرت بصدور المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية. وظهور العديد من التطورات في بيئة الاعمال ,مما تطلب ضرورة احداث تطوير مماثل في المراجعة الداخلية لمواكبة هذه التطورات.

ثانيا : دراسة محمد أمين محمداتني و وسيم بوعشة

دراسة محمد أمين محمداتني، وسيم بوعشة ، بعنوان دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مجمع عبيدي خلال الفترة (2013 - 2015 - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية تخصص مالية المؤسسة - جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2016./2017 ، حيث كانت الإشكالية المطروحة: ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية ؟ وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المراجعة تتم من خلال علاقة ثلاثية الأطراف تمثل الإدارة فيها المطرف الأول و مراجع الحسابات الطرف الثاني أما الطرف الثالث يتمثل في أصحاب المصلحة.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

أولاً: دراسة زيان عبد الحق

بعنوان دور المراجعة الداخلية في تحسين حوكمة الشركات عينة من الشركات الجزائرية " أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان 2013/2014".

ZIANI Abdelhak Le Rôle de Audit Interne dans l'Amélioration de la Gouvernance d'Entreprise: cas Entreprise Algériennes, Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, Université Abou BekrBelkaid de Tlemcen 2013/2014.

كما تدور الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كيف يمكن للمراجعة الداخلية أن تساعد في تحسين حوكمة الشركات ؟ لتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي الوصف مفهوم حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية وتحليل دور المراجع الداخلي في إدارة الشركة.الاطار النظري للمراجعة الداخلية و نظام الرقابة الداخلي كما خلصت الدراسة إلى النتائج التالية : توصلت إلى أن الشركات الجزائرية تعطي لوظيفة المراجعة الداخلية دورا هاما في إدارة أعمالهم، وذلك من أجل تحسين أدائها وضمان القدرة

التنافسية، أن تطبيق معايير المراجعة الدولية وفق مستوى استقلالية المراجعة الداخلية يمكن أن تساعد في تحقيق أهدافها، أن المراجعة تعتبر واحدة من أهم عناصر حوكمة الشركات ومن الواضح أن هذه الدراسة تناولت دور وأهمية المراجعة الداخلية في المؤسسات، إلا أنها لم يربطه بنظام الرقابة الداخلية.

ثانياً: دراسة مريم شقرون

دراسة مريم شقرون بعنوان دور المراجعة الداخلية في قيادة وأداء نظام الرقابة الداخلية عينة من الشركات الجزائرية "أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان 2003/2004.

CHEKROUN Meriem, Le rôle de l'audit interne dans le pilotage et la performance du système de contrôle interne: cas d'un échantillons d'entreprises algériennes, These De Doctorat En Sciences De Gestion, Université Abou BekrBelkaid de Tlemcen 2013/2014

كما تدور الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة: «إن وظيفة المراجعة الداخلية القائمة في الشركات العامة الجزائرية وأن أداة الادارة هي نظام الرقابة الداخلية، هل أن وظيفة المراجعة الداخلية تشرف على تحسين نظام الرقابة الداخلية عن طريق التأثير على أدائها؟ حيث تم استخدام الدراسة التجريبية للتحقيق في ما إذا كانت وظيفة المراجعة الداخلية القائمة في الشركات الجزائرية العامة تساعد على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ودراسة على عينة من الشركات كما خلصت الدارسة إلى النتائج التالية : أنه على الرغم من وظيفة المراجعة الداخلية هو نوع من مرحلة التعلم، إلا أنه يوفر قيمة حقيقية لتحسين نظام الرقابة الداخلية من حيث الفعالية والكفاءة، نتائج المقابلات مع المراجعين في الشركات وجد أن المدققين الداخليين لا يعطي أهمية الظهور كفاءة نظام الرقابة الداخلية، وجود عينة أخرى من الشركات وجود أن المدققين الداخليين يفضلون التركيز على كفاءة النظام لقد تناولت هذه الدارسة دور المراجعة الداخلية وتأثيرها على نظام الرقابة الداخلية وكانت الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية، إلا أن دراستنا قد تناولت نفس الموضوع تقريبا لكن الدراسة تمت على عينة واحدة من المؤسسات الجزائرية.

خلاصة الفصل الأول:

تتناول الدراسة موضوع الرقابة والمراجعة الداخلية في شركات التأمين، حيث تعتبر هذه الأنظمة أدوات أساسية لضمان حماية أصول الشركة وتحقيق أهدافها المالية والإدارية. الرقابة الداخلية تهدف إلى وضع مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساهم في الحد من الأخطاء والتلاعب، وضمان دقة البيانات المالية والعمليات التشغيلية.

أما المراجعة الداخلية، فهي جزء لا يتجزأ من الرقابة، وتعمل على تقييم مدى فعالية تلك الأنظمة والسياسات، والتأكد من الالتزام بالقوانين والمعايير المعمول بها. في شركات التأمين تحديدها، تتزايد أهمية الرقابة والمراجعة الداخلية نظراً للطبيعة الأعمال التي تتعامل مع المخاطر والتعويضات.

النتائج المتوقعة من تطبيق نظام رقابة ومراجعة داخلية فعالة في شركات التأمين تشمل تحسين جودة الخدمات، حماية الأصول المالية، تقليل احتمالية حدوث الاحتيال والأخطاء، وزيادة الثقة بين الشركة وأصحاب المصالح مثل العملاء والمساهمين.

الفصل الثاني

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين إعادة التأمين
وكالة غرداية

تمهيد:

الشركة بمختلف أنواعها ما هي إلا عبارة عن مجموعة من الوسائل المادية والبشرية تتضافر فيها الجهود لتحقيق هدفها الذي نشأ من أجله. فعند رؤيتنا لدور الذي تلعبه شركة الشركة الجزائرية للتأمين إعادة التأمين في الاقتصاد الوطني، نجد أنه من الضروري معرفة تاريخ نشأتها وتطورها عبر الزمن وكذا التنظيم الهيكلي لهذه الشركة مع أهدافها ومهامها، وذلك بدراسة مختلف أشكالها التنظيمية، إذ أن كل فرع منهله دور خاصا في تحقيق الهدف العام الشركة.

المبحث الأول: التقديم العام للشركة الجزائرية للتأمين إعادة

التأمين

تعد الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين الشركة الأم (La Doyenne) بالنسبة لشركات التأمين في الجزائر ولها دور مهم في الاقتصاد الوطني من ناحية ما تحققه في مجال التأمين والتوظيف المالي.

المطلب الأول: نشأة الشركة وتطورها

أولا: تعريف الشركة

الشركة الجزائرية للتأمين إعادة التأمين هي شركة عمومية اقتصادية ذات طابع تجاري عرفت توسعا كبيرا منذ نشأتها إذ فاق رأس مالها 500 مليون دج سنة 1995 وأصبح 2.7 مليار دينار سنة 1997 والآن يقدر بـ 20 مليار دج فالشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين على امتداد نشاطها حققت نجاحا نحو مساهمات مختلفة في رأس المال الاجتماعي لعدة مؤسسات.

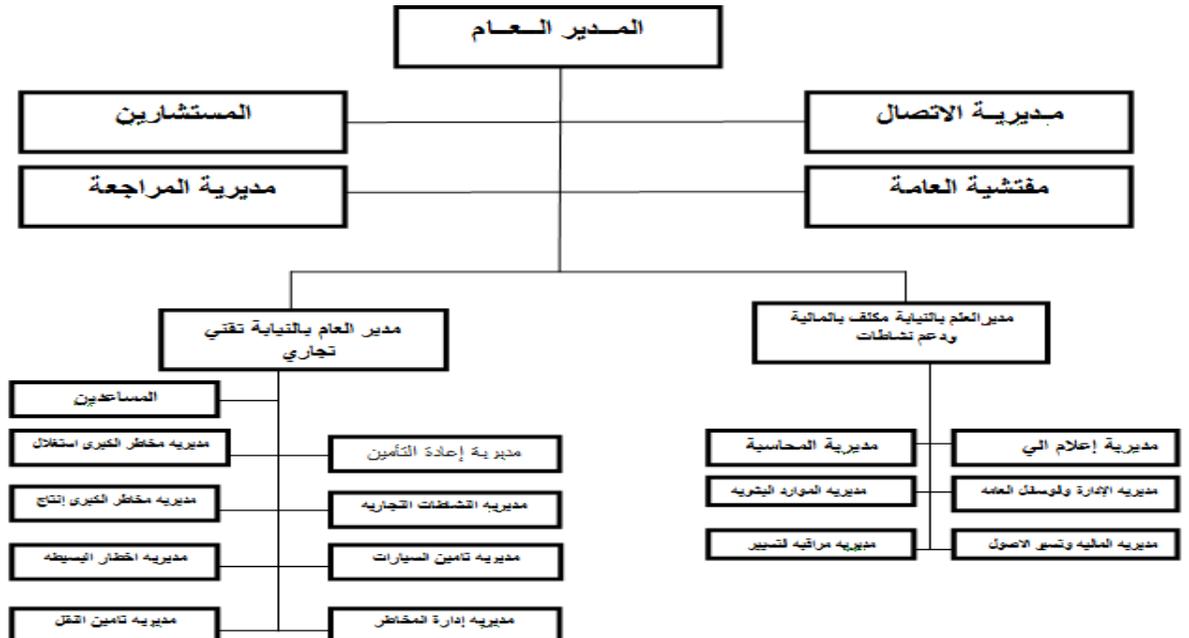
ثانيا: نشأة وتطور الشركة

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين إعادة التأمين الشركة الأم، لأنها أول شركة أنشأت في الجزائر غداة الاستقلال مختصة بالتأمينات، ظهرت مباشرة بعد سنة 1963 في شهر جوان ولقد مرت نشأتها بعدة مراحل و في كل مرحلة يسمح لها بالممارسة أنشطة جديدة ويكون مصادق عليها قانونا.

- ✓ المرحلة الأولى (1963-1964): بمقتضى القرار رقم 63/1971 الصادر في 08 جوان 1963، شركة LA CAAR تأسست كأول شركة جزائرية للتأمين برأس مال يقدر بـ 500 مليون دينار، إذ تحدد نشاطها بمراقبة سوق التأمين، وذلك بتسيير التنازل القانوني الإجباري.
- ✓ المرحلة الثانية (1964 - 1966) : بتاريخ 26 فيفري 1964 صدر مرسوم وزاري سمح لشركة CAAR ، بإنجاز عمليات التأمين مباشرة في السوق الوطنية .

- ✓ المرحلة الثالثة (1966 – 1975): في هذه المرحلة تأسست عملية احتكار الدولة لعملية التأمين وأصبحت الشركات الوطنية هي الممارسة الوحيدة للنشاط التأميني ، كما أصبحت الشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين ، تؤمن الأخطار الصناعية زيادة على الأخطار الاستثمارية .
- ✓ المرحلة الرابعة (1975-1985): هذه المرحلة تخصصت الشركة هذه المرحلة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين في مجال الأخطار الصناعية و النقل .
- ✓ المرحلة الخامسة (1985 1989): في هذه المرحلة تقرر إعادة هيكله الشركة وذلك بموجب مرسوم 85/82 المؤرخ في 30 أبريل 1985 ، فأنشأت منها الشركة الجزائرية لتأمين "CAAT" كفرع مختص بتأمين النقل و سمح لها القانون المالية في 15 فيفري 1989 بتأمين كل الأخطار.
- ✓ الشركة المرحلة السادسة(1989-1995): الشركة الجزائرية التأمين وإعادة التأمين CAAR تصبح شركة ذات أسهم SPA بالمساهمين التاليين:
 - * صندوق المساهمة الأموال والتجهيز (F.P. B.E) بـ 150 سهم.
 - * صندوق المساهمة الكيميائية و الصيدلانية (F.P.C.P.P.) بـ 150 سهم .
- وانطلاقا من 15 فيفري 1989 أصبحت شركة LA CAAR مراقبة من المجلس الوطني للمحاسبة .
- ✓ المرحلة السابعة (2009): فتح فرع تأمين البنكي (ASSURANCE BANQUE) .
- ✓ المرحلة الثامنة (2011): تم الفصل الإجباري للنشاطات تأمين على الحياة و غير الحياة (تأمين على أشخاص) عن الشركة الأم وتأسيس شركة كرامة (CAARAMA).

المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي لشركة La CAAR: تتكون الشركة من هيكل عملي، لدينا المدير العام على رأس الشركة مدعم بمجلس مستشارين وتميز الشركة بينيتين أساسيتين هما المقر والوحدات. الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين



*المصدر: لشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين

لشركة CAAR خمس وحدات تابعة لها منتشرة عبر ولايات الوطن مشكلة بذلك شبكة تجارية واسعة , وتتألف هذه الوحدات بدورها من وكالات، وهذه الوحدات منظمة في شكل مصالح مهمتها مساعدة التسيير، التنسيق، مراقبة النشاطات الممارسة من قبل الهياكل التابعة لها في المجال الفني، الإداري، المحاسبي والمالي.

المطلب الثالث : نشاطات و مهام الشركة وأهدافها

الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين LA CAAR، كما يبين اسمها تهتم بالتأمين وإعادة التأمين والمختلف التوظيفات المالية (سندات والأسهم).

اولا: العمليات الأساسية

إن النشاط الأساسي والرئيسي لشركة La CAAR هو التأمين وإعادة التأمين، أي إبرام العقود للتأمين في جميع الأخطار بما يخوله القانون ونخص بالذكر أهمها:

- 1- تأمين السيارات.
- 2- تأمين الحوادث والانفجارات.
- 3- تأمين البضائع المنقولة تأمين تحطم الآلات
- 4- تأمين القروض البنكية .
- 5- تأمين على تحطم الآلات.
- 6- تأمين البحري والجوي.
- 7- تأمين المواشي و الفلاحي .
- 8- الخسارة الإنتاجية بعد الحريق أو تحطم الآلات -تأمين الشامل على الورشات الأشغال -تأمين المسؤولية المدنية.

ثانيا : مهام الشركة وأهدافها

الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين LA CAAR تتمتع بالشخصية المدنية واستقلالية المالية، وتتمثل مهام هذه الأخيرة وهذا في إطار السياسة الاقتصادية للوطن في طلب الأمن وحماية الأملاك الوطنية , بصفة عامة تدور مهام الشركة في أربعة محاور رئيسية :

- 1 - ممارسة كل العمليات التأمين :

خاصة الأنواع التالية الحرائق، الاستغلال ، المسؤولية المدنية ، الأخطار المتعددة طابع الصناعي، النقل الجوي والبحري وكل هاته أنواع تأمينية تبين أن لتأمين دور اجتماعي .

2- ممارسة إعادة التأمين:

إعادة التأمين هو عقد بموجبه يتنازل المؤمن إلى شخص آخر من جزء أو كل الأخطار التي أمنها (حسب القانون الجزائري للتأمينات) و عملية إعادة التأمين مهمة حديثة تقوم بها الشركة بمساعدة شركاء من شركات التأمين ذوي الشهرة العالمية، وهذا من خلال دراسة سوق التأمينات ، والهدف منها هو تقليل الخسائر المحتملة التي قد تواجهها شركة تأمين الأصلية نتيجة للحوادث الكبيرة التي تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على تحملها.

3- القيام باستثمارات وأثارها:

إن الزيادة في إنتاج الشركة وجمعها للموارد المالية، تسمح لها بتمويل عدة مشاريع ذات طابع اجتماعي فهي تشكل وسيلة هامة لتطوير البلاد، فيجمعها الأموال تقوم بتمويل المشاريع الإنمائية من النوع الاقتصادي والاجتماعي لكونها تشمل على رؤوس أموال هامة قادرة على تمويل الخزينة العامة، فضلا عن ذلك يستعمل اليوم للادخار و وتشارك كمستثمر تأسيسي في عدة شركات. إن الشركة LA CAAR لها تأثيرات على سوق بطرق مباشرة وغير مباشرة فهي تؤدي بشكل كبير وإيجابي توازن السوق المالي وذلك بامتصاص الكتلة المالية وإعادة استثمارها ، وتقوم أيضا بتخفيض النسبة التضخم في السوق المالي.

4-القيام بحماية أملاك الدولة:

تدخل كعامل ضمان وحماية قصد الحفاظ على الثروات الاقتصادية فالتأمين عامل ضمان وأمن و يظهر ذلك من خلال التعويضات المقدمة في حالة الحوادث مما يبقي المؤسسات قادرة للاستمرار في عملياتها إنتاجية أو الخدماتية.

ثالثا: أهداف الشركة

يمكن حصر أهداف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في تدعيم وضعيتها في السوق الأخطار الصناعية و محافظة على حصتها في السوق من خلال تطوير فروع التأمينات الجديدة كالتأمين السيبراني ، تأمين الفلاحي. و التحكم في الهيكل الحافطة (المحفظة المالية و أوراقها المالية)، و الحفاظ على شبكة التوزيع المباشرة والاستعانة بالوسطاء والوكلاء لتحقيق أفضل شروط التوزيع. و من أهداف الشركة ضمان المورد (رؤوس الأموال المستثمرة)و تطوير سياسة إعادة التأمين و الحفاظ على مكانة وشهرة الشركة.

المبحث الثاني: التدقيق والمراجعة الداخلية لتأمينات

المطلب الأول : إجراءات المراجعة الداخلية للتأمينات

إن مراجعة الداخلية للتأمينات وإجراءاتها جد متشابهة مع الفروع الأخرى، وتشمل على المراجعة المحاسبية، والمالية والعمليات المراجعة الداخلية لتأمينات متكونة من فريق من المراجعين الداخليين، كل مهمة الموكلة لهم تنجز من طرف فريق وهذه المهام تمر بثلاث مراحل:

أولاً: المرحلة التمهيدية

يجب دراسة موضوع هذه المهمة، طريقة إنجازها حدودها والنقاط المحددة لدراسة هذه المرحلة تسمح للمراجع بدراسة المجال والوكالة المراد مراجعتها.

ثانياً: مهمة تقييم المراقبة:

تكون مدعمة بتقرير يقوم به المراجع الداخلي ويكون هذا التقرير شامل بحيث يحتوي على مراجعة المستحقات، المنتجات، الحوادث، الجباية، رأس المال، وتفسير النقائص إن وجدت (الفرق)، ويسمح هذا التقرير لمسؤولي الوكالة التي تم مراجعتها بالإجابة على الملاحظات والتساؤلات المطروحة من طرف المراجعين الداخليين لإعطاء تلك الفوارق المديرية المراجعة الداخلية، من المهم إعطاء هدف ومتابعة دقيقة لهذا التقرير للتأكد هل الطلبات المصاغة من طرف المراجعين قد أخذت بعين الاعتبار وهذا في الإطار المهني، ولكن مختلف هذه التدخلات تكون في إطار البرنامج السنوي لتقييم والمراقبة من طرف المدير العام للمراجعة الداخلية، الخطة السنوية موضوعة بالاتفاق مع مدير المراجعة ومساعديه الذين يتولون مهام والمناطق الخطيرة.

ثالثا: المرحلة الميدانية

بعدهما ينتهي المراجعون من تحقيق البرنامج المسطر (أي البحث عن المعلومات)، هذه المرحلة تنتهي في نهاية المهمة باجتماع شامل يسمح للمراجعين الداخليين بإعطاء وجهة نظرهم حول ملاحظاتهم. البرنامج الموضوع يكون بطريقة ترشدنا الى السبيل المتبع وذلك من خلال المراحل الممثلة في دقة الملاحظة الشاملة للوكالة وتعتبر المرحلة التمهيدية بمباشرة مراجعة ملفاتها ومن ثم طرح الأسئلة شفهيًا على المسؤولين الوكالة لتحقق من السير الحسن للملفات الخاصة بالزبائن المؤمن لهم. ولكن من المستحسن أن تكون هذه كتابة لتقييم الطرق المتبعة للمراقبة الداخلية ووصف إجراءات المراجعة العملية. ومن تم التحليل وهو عبارة عن دراسة مفصلة للخطة، من أجل توضيح العلاقة بين مختلف المراحل ويستطيع أيضا إظهار الجودة الأسباب والنتائج. ثم نصل إلى مرحلة التحقق أو التأكد وهي الوظيفة المتبعة لطريقة السير (technique de sondage) وخاصة في المراجعة المالية من أجل التأكد من تأسيس المبالغ المدفوعة والأرصدة البنكية. وفي الأخير وظيفة التقييم تعطي حكم مؤسس ومعلومات مجمعة والمقدمة من طرف المراجعين، وذلك يحتاج لتوفير مجموعة من وسائل العمل نذكر منها:

- دليل المراجع الذي يرشده ويبدله على شتى المجالات نذكر منها المهام التقنية، ولكي يتمكنوا من التحقيق المهمة بطريقة ناجحة.
- الأوراق المجمعة: منها ورقة الكشف وتحليل المشكل وعلى سبيل المثال (الطبع) أو (LA FRAP) وهي ورقة ملخصة من طرف المراجع. تتكون من: (المشكل الملخص الأدلة الموضحة، الأسباب مشروحة، النتائج الموجودة و أخيرا التوصيات المتبعة)

المطلب الثاني: منهجية المراجعة الداخلية للتأمينات

لمراجعة عمليات التأمين تتبع الشركة المنهجية التالية:

أولا: مراجعة سياسة التأمينات

المراجع الداخلي له مهمة فحص معايير التحويل للخطر للتأمين ومن أجل هذا يجب إتباع منهجية دقيقة تسمح له باقتراح حلول لكل المشاكل المتعلقة بسياسة التأمين في محيط المؤسسة، متمثلة في:

أ-محاورة مسؤولي الوكالات: الذين باستطاعتهم معرفة مختلف الصعوبات والمخاطر التي تلاحقها المؤسسة، ويتعلق الأمر إما بمسؤول الخدمة القانونية، ومسؤول الخدمات الإعلامية. ويختلف عدد المسؤولين حسب حجم عمل المؤسسة، يحصل المراجع على البيان بوجودات كاملة من المخاطر والإجراءات من طرف كل مسؤول تمت محاورته ويقوم بنقل المعلومات بمختلف الخدمات.

ب-معرفة أخطار الحوادث: يجب على المراجع معرفة والتنبؤ من أخطار ويختار من ضمنها نموذج ويتأكد من مدى وعي المؤسسة بهذا الخطر.

ج-جرد الأخطار: في هذه المرحلة على المراجع طرح أسئلة توضح لنا:

هل الجرد هو دوري؟

هل الخطر معروف في حالة الحدث؟

د-الاحتياط في الأخطار: في هذه المرحلة المراجع الداخلي يجب أن يجيب على الأسئلة التالية:

هل للمؤسسة مصلحة أمن؟

ماهي معدات الوقاية المتوفرة للمؤسسة وماهي وسائل التحقيق؟

ثانيا: مراجعة استراتيجية التأمين

استراتيجية التأمين تعتمد على معرفة الوسائل المحققة لسياسة التأمين المعتمدة، ومهمة هذه الاستراتيجية هي تقييم معايير اختيار نوع التأمين، يجب على المراجع الداخلي التأكد من أن اختياره كان على أساس معرفة للأسباب ويجب على المؤسسة أن تمتلك كل الوسائل اللازمة لهذا الاختيار، من أجل ذلك يجب على المراجع مراقبة كل الوثائق المتعلقة باختيار نوع التأمين.

ثالثا: مراجعة برنامج التأمينات:

المراجع الداخلي يراقب تسيير الإنتاجية والأخطار حسب المراقبة التالية:

أ-تسيير الإنتاجية: يجب على المراجع مراقبة مسك السجلات و يجب على كل الفروع المؤسسة مسك سجلات التأمينات ويمسك هذا التسجيل دوريا " شهريا، فصليا، سداسيا " حسب حجم العملية.

عمليات مراقبة السجلات تركز على:

- مسك وتقديم الجيد لهذه الوثائق.
- التنظيم والمداومة اليومية.
- السهر على أن تكون العقود مسجلة وكل المعلومات مدونة مثل: رقم نمط التأمين ، اسم المؤمن ، مدة التأمين ، رؤوس الأموال المؤمنة : الضمانات المحصلة ، مبلغ التعويض.....

ب-التحقق من العقود: و يتمثل ذلك في التحقق من الجرد الجيد للمعلومات المدونة في العقود " وضاحة وحسن مسك وتدوين الكتابة، تدوين كل الهوامش المهمة والتحقق من صحة المبالغ المقدمة من أجل التأمين،

التأكد من أن الوكالة تراجع رؤوس الأموال عند كل تجديد العقود الى جانب التحقق من أن الأخطار الكبرى تراجع قبل تدوين في العقد ، و أخير يجب التحقق من التسجيل في السجلات التأمين مترتب ومتسلسل.

رابعا: مراجعة تسيير الحوادث:

أ - مسك السجلات: المتمثلة في سجلات بحوادث المصرحة التي تمثل عدد السجلات الحوادث المصرحة التي يجب أن تكون بحوزة الوكالة هي خمسة وتنقسم إلى أجزاء وفروع الحوادث، عمليات المراقبة تكون محددة في تقييم المخزونات للتصريحات ومراجعتهم كلما وجد عنصر جديد يمكننا من التقييم أولي. تطبيق الطعون. تسيير المنازعات، إلى جانب تطبيق القرارات القضائية و احترام فترة الطعون.

ب- تقييم التعويضات الخاصة وسائل الدفع : مراقبة الشيك هل حول للاستفادة أو إلى الوكيل بحسب الإجراءات إعطاء ملخص الانحرافات الواقعة أو الحاصلة في مجال القواعد الموضوعية والمتبعة لمعالجة الملفات.

خامسا: المراجعة البنكية و عمليات الصندوق

على المراجع الداخلي القيام بالمقارنة البنكية الخاصة بالوكالة التي قام بمراجعتها والتأكد من صحتها بالمقارنة مع الشيكات التي يقدمها له البنك لتدعيم عمله ولاستخراج الفوارق المالية. ويجب على المراجع الداخلي إعلان تلك الفوارق وتفسيرها ومحاولة إثباتها باعتماد على وجود الأدلة اللازمة والمستندات الضرورية في تقريره النهائي لمديرية المراجعة الداخلية ، وعليه التحقق الجيد من صحة المبالغ المالية . يجب على المراجع الداخلي مراقبة ومراجعة عمليات الصندوق للوكالة، كعرفة الأموال التي دفعت من طرف الزبائن وفي هذه الحالة يجب على الوكالة دفع تلك الفوارق الموجودة لمديرية المراجعة الداخلية، وإلا فعلى المديرية توقيف مهام تلك الوكالة لحين التصفية وضعيتها المالية.

سادسا: مراجعة التسجيلات المحاسبية

وهنا على المراجع الداخلي مراقبة ومراجعة السجلات المحاسبية للوكالة ، ومراقبة ميزانيتها الافتتاحية والختامية واستخراج الربح المحاسبي الذي قدمته الوكالة للمديرية الجهوية والتي قدمته بدورها إلى المديرية المراجعة الداخلية في نهاية الشهر التحليلي في ذلك الربح ، وإن لم يكن نفسه فعلى المراجع الداخلي معرفة الفجوة والتصريح بالفرق في تقريره.

المبحث الثالث: المراجعة المحاسبية و التسييرية لشركة CAAR LA

وفي دراستنا لحالة وكالة غرداية 208 CAAR اعتمدنا على تقريرين للمفتشية العامة للشركة, يعود التقرير الأول لسنة 2019 أنجز من طرف المفتش السيد : نور الدين بقوقة والذي ركز فيه على الجانب المحاسبي و المالي للوكالة والتقرير الثاني يعود لسنة 2022 للمفتش السيد : شاهد حمزة ويخص مراقبة الجانب التقني و التسييري للوكالة.

المطلب الاول: الملخص الخاص بالتقرير الأول

من خلال هذا المطلب، سنقوم بعرض الملخص العام لتقرير بتاريخ 2019/09/09 :

مديرية التفتيش العام

السيد مدير التفتيش العام.

الموضوع: تقرير بمهمة لوكالة 208 غرداية.

سيدي،

تطبيقاً لبرنامج التفتيش لعام 2019 ووفقاً لأمر بالمهمة رقم 2019/045 بتاريخ 2019/09/09. نتشرف بإبلاغكم بالتفتيش الذي أجرته إدارة المحاسبة والمالية بوكالة غرداية 208 التابعة للفرع 200 (الشراقة).

وقد خصصت هذه المهمة لمراقبة عينة من الوضع المالي والمحاسبي للسنة المالية 2018.

1 المقدمة:

وكالة غرداية 208 التي يديرها السيد الشتي سيد أحمد تتطلب إعادة تهيئة داخلية وتجديد خارجي لإعطاء صورة لائقة للشركة.

وبالإضافة إلى ذلك، فمن المفيد تنبيه أن موظفي هذه الوكالة يقتصر على أربعة عناصر بما في ذلك المدير.

أولاً: توزيع القوى العاملة

قسم الإنتاج لجميع الفروع منوطة بوكيل واحد في هذه الحالة هو السيد X الذي يشغل منصب نائب لرئيس المصلحة، السيد Y مسؤول عن إدارة قسم المطالبات والحوادث وعنصر ثالث السيد C رئيس المصلحة المسؤول عن قسم المحاسبة والمالية والمسؤول أيضا عن السجل النقدي والصندوق.

ثانيا: تنظيم دائرة المالية والمحاسبة

تتكون مصلحة المالية والمحاسبة لهذه الوكالة من عضو واحد هو السيد C تم تعيينه بتاريخ 01.01.2017 برتبة رئيس مصلحة المالية والمحاسبة، هذا العنصر مخول له الامضاء مع مدير الوكالة ويتولى المهام التالية :

- إنشاء التسويات المصرفية:
- إعداد الشيكات للمطالبات ومصروفات التشغيل الأخرى.
- إدخال وتحليل وتصفية الحسابات المحاسبية .
- إعداد الكشوفات الشهرية التي يجب إرسالها إلى الوحدة.
- التحقق من الإنتاج والتحصيل اليومي.
- الاحتفاظ بالسجلات المالية والمحاسبية.
- مسؤول عن إدارة صندوق الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.

ثالثا: جانب إدارة الخزينة

من خلال المستندات تم رصد فوائض الإيرادات التالية:

حساب B.E.A رقم 15/2802879001

جدول(03): فائض التحصيلات أ

المبلغ	تاريخ
8 000 000.	2018/01/11
5 000 000.	2018/05/03
3 000 000.	2018/09/13
10 000 000	2018/11/07
26 000 000.	المجموع

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين

يظهر فحص الوضع حتى 31 ديسمبر 2018 فيما يتعلق بحركة الأموال أنه تم احترام عتبة الأموال. وتم تحويل أربعة إيرادات زائدة يبلغ مجموعها 26.000.000.00 دج إلى رصيد الحساب الرئيسي للوحدة 2.

جدول (04): فائض التحصيلات ب

المبلغ	تاريخ
3 000 .	2019/01/03
4 000 .	2019/02/10
4 000 .	2019/04/08
2 000 .	2019/07/14
1 500 .	2019/08/07
1 000 .	2019/09/04
9 000 .	2019/08/26
24 500 000.	المجموع

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين

للدلالة، يبلغ فائض الإيرادات للسنة المالية الحالية إلى 31 اوت 2019: 24,500 دج. (الجدول أ) + (الجدول ب) 50,500 دج.

رابعاً: مراقبة وثائق النفقات والإيرادات:

إن التحقق من مستندات النفقات ومستندات الإيرادات عن طريق أخذ العينات للسنة المالية 2018 سمح لنا بملاحظة ما يلي:

أ- مستندات النفقات: هذه الوثائق مرقمة، تحمل هذه المستندات الإدخالات المحاسبية، كسندات الإبراء (LES) (DECHARGES) تم إصدارها بشكل صحيح وتوقيعها من قبل المستفيدين المؤمن عليهم و يتم إرفاق المستندات التي تبرر دفع التعويضات بوثائق النفقات.

ب-سندات التحصيلات: هي كذلك سندات مرقمة. تحمل مستندات التحصيلات الإدخالات المحاسبية، يتم توقيع هذه المستندات من قبل مدير الوكالة والشخص المسؤول عن المالية والمحاسبة.

خامسا : المراجعة المحاسبية

أ- المستحقات : تم تحديد المستحقات الثالثة وفق المبلغ الاجمالي للمستحقات الموقوفة (المستحقات المسحوبة من برنامج أوراس) في 31 أوت 2019 تبلغ 23,865 دج
المستحقات قبل 2018/12/31: تتعلق هذه المستحقات بالسنوات المالية السابقة ل سنة 2019؛ وذلك من عام 2004 إلى عام 2018، تم الاحتفاظ بها من قبل عملاء مختلفين (شركات عمومية).

ب- المبالغ المستردة: استردت الوكالة من 2019.01.01 إلى 2019.08.31 على المستحقات قبل 2018.12.31 ما مجموعه 5.006 دج، أي بنسبة استرداد تبلغ حوالي 42.71%.
(11,721 دج) - (253.16 دج) = 6,715 دج

جدول(05): الديون على الزبائن

رقم عقد تأمين	تاريخ الديون	الإسم واللقب	المبلغ
1100025309	09.12.2018	A	14662.09
1100026897	20.12.2018	B	54190.09
1100026999	06.12.2019	C	50,522.77
1100027075	2019.01.20	D	2,811,42
1100024772	28.07.2019	E	2,714.86
1100026975	28.08.2019	F	2,714.86
4200000950	12.05.2014	J	11,900.80
المجموع			139 516. 89

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين

علاوة على ذلك، لاحظنا عدم الالتزام بتوجيهات الإدارة العامة فيما يتعلق بديون حاملي وثائق التأمين الأفراد. لا تزال العديد من ديون حاملي وثائق التأمين الأفراد غير قابلة للاسترداد حتى يومنا هذا. هذه المطالبات هي المبالغ غير المدفوعة من التأمين الخاص لشركة الجزائرية للتأمين إعادة التأمين الظاهرة في الجدول أعلاه.
ت- مراجعة الحسابات: مراقبة الحسابات المحاسبية الموقوفة في 2018/12/31 كما هو مبين في الجدول أسفله:

جدول(06): الخصومات الممنوحة لسنة الحالية

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين

التلفصل الثاني:		دليسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR
31.12.2018	لفائدة شركة YT	72.900.00
	المجموع	72.900.00

1. الحساب 41951: الخصومات الممنوحة من السنة المالية 1: المتعلقة بالخصومات (الديون اتجاه الزبائن) عن السنة المالية 2018 مفصلة و يجب تصفية هذه الخصومات خاصة لحاملي وثائق التأمين الذين ليس لديهم أي دفعات مستحقة.

2. الحساب 41952: الخصومات السنوات السابقة: هذا الحساب دائن بمبلغ 102 دج الخاص بالخصومات (الديون اتجاه الزبائن) المتعلقة بالسنوات المالية السابقة لسنة 2018، مفصلة على النحو التالي:

جدول (07): الخصومات الممنوحة لسنوات السابقة

التاريخ	البيان	المبلغ
قبل سنة 2018	Z 1200000**/**	47
	V 3*** 11000	4
	زبائن مختلفة	50
	المجموع	102

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين

يجب تصفية هذه الخصومات الخاصة لحاملي وثائق التأمين الذين ليس لديهم ديون مستحقة.

3. الحساب 4679: دفعات مقدمة مختلفة للحساب: يظهر هذا الحساب رصيد مدين بحوالي 523. دج يتضمن هذا الحساب الإدخالات التالية مفصلة على النحو التالي:

جدول (08): الدفعات المقدمة

تاريخ	البيان	المبلغ
31/01/2016	1166/16 تصفية ARCM CAAR.CAAT	79,411.24
31.12.2016	خصومات غير مسجلة في برنامج اوراس	19,530.00
31.12.2016	/L ARCM CAAR.SAA/16	79411.24
31.12.2016	/L ARCM CAAR.CIAR 1202/16	119,116.86
31.12.2016	REG FACT خدمة جر السيارات	15000.00

158,989.04	تسديد فاتورة ARCM	31.12.2016
15,320.00	إعادة اصدار شيك CHEQ BEA N * 943****	30.11.2017
8,750.00	خدمة جر السيارات REG FACT	31.12.2017
11,875.00	خدمة جر السيارات REG FACT	31.12.2017
15625.00	خدمة جر السيارات REG FACT	31.12.2017
523,028.38	المجموع:	

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات و إعادة التأمين

4. الحساب رقم 46799: مختلف الحسابات الغير المدفوعة: يظهر هذا الحساب رصييدا دائئا يبلغ حوالي 2,905.50 دج يتعلق بوثيقة تحويل بين الوحدات لعمليات التصفية مع تحصيل الحقوق.

جدول (09): مختلف الحسابات الغير مدفوعة

تاريخ	البيان	المبلغ
06.12.2018	تقييد سند *** وكالة 214 – عملية	2,905.50
	تصفية ملفات	
	المجموع:	2,905.50

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات و إعادة التأمين

من الضروري أيضا تصفية هذا الحساب.

ث- إعداد جداول المقاربة البنكية:

اعتمادا على حساب B.E.A رقم 280287****/15 وتمت المراقبة عن طريق استطلاع كما يلي:

➤ المعاملات المسجلة لدى بنك BEA ولم يتم تسجيلها بعد في وكالة غرداية : الرصيد بالوكالة: 5,030 دج.

• جانب الدائن: كل العمليات مسجلة.

• جانب المدين: كل العمليات مسجلة.

➤ المعاملات المسجلة بالوكالة 208 غير مسجلة في بنك: BEA الرصيد بالبنك: 6,191 دج، حيث:

المدين: يكشف هذا القسم عن عدة عمليات غير مسجلة لدى البنك تمثل شيكات صادرة عن الوكالة بمبلغ

إجمالي قدره 1.160. دج تتعلق بتسوية المطالبات والرسوم والمصاريف الأخرى المسجلة خلال السنوات

المالية 2016 و 2017 و 2018.

الدائن: كل العمليات مسجلة.

ج- تحليل رقم الاعمال حسب الفرع تامين

• رقم اعمال الوكالة:

خلال السنة المالية 2018، حققت الوكالة رقم معاملات صافي من الإلغاءات والتخفيضات بقيمة 33. دج، أي بزيادة قدرها 11 دج مقارنة بالسنة السابقة، ويتكون هذا الرقم من الأعمال على التوالي من الفروع التالية: 2018-2017.

جدول(10): رقم الأعمال لسنة 2018/2017

2018			2017		
رقم اعمال	عدد عقود تأمين	فرع	رقم اعمال	عدد عقود تأمين	فرع
4.589	142	IARD	2.675	166	IARD
28.344	3122	AUTO	18.526	4525	AUTO
0.170	26	TRANS	0.224	49	TRANS
33	3290	مجموع	21	4740	مجموع

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات و إعادة التأمين

وتبلغ مساهمة منتجات فرع IARD في رقم أعمال الوكالة لسنة 2018 بنسبة 13.87%، تليها منتجات فرع السيارات بنسبة 85.62% ومنتجات فرع النقل بنسبة 0.51%.
• الميزانية العامة من 01/01/2018 إلى 31/12/2018:

المبالغ المحصلة	رقم اعمال	الفروق
33	33	0

• مقارنة بين إجمالي التعويضات (المطالبات) حسب الفرع

- تسوية تعويضات:

ميزان مراجعة لحساب تعويضات	حساب الحوادث في الميزانية	الفروق
16	16	0

المبلغ الإجمالي للمطالبات المسددة لجميع الفروع مجتمعة في الميزانية العمومية لسنة 2018 هو في حدود 16 دج، تفصيلها كما يلي:

جدول(11): تسوية التعويضات

المجموع	600602	600002	600601	600001	فرع
14	0.356	6	358.0	6	1195 حوادث مادية
1,882	40	1.841	0	0	1196 حوادث جسمانية
5	5	0	0	0	1211 الحرائق
0	0	0	0	0	1212 الصناعية
0	0	0	0	0	1222 بسيطة
6	0	0	2	4	1224
16	0.340	8	0.360	6	المجموع

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين

كما هو موضح من خلال الجدول أعلاه فإن الحسابات متباينة وفق طبيعة الحوادث

• تعويضات عن الطعون المقبولة: RECOURS ABOUTIS

جدول(12): تعويضات عن الطعون .

الحساب	الميزانية	ميزان المراجعة	الفروق
6007011195	0.830	0.830	0
6007021195	2	2	0
6007015122	0.215	0.215	0
6007025122	0.214	0.214	0

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين

• حالات ملفات الحوادث التي تمت تسويتها والتي خضعت للرقابة:

الملف الاول: *رقم المطالبة 208/110193/2018/كل المخاطر A: DASC: مبلغ التسوية: 321 دج . ملحوظة :

R. A.S. لاشي يذكر

الملف الثاني: *المطالبة رقم 208/110231/2018/كل المخاطر: DASC المؤمن عليه: X: مبلغ التسوية:

241,167.86 دج. ملحوظة R. A.S. لاشي يذكر

الملف الثالث: *المطالبة رقم 208 110174/2018 كل المخاطر DASC/المؤمن عليه Y: بمبلغ التسوية:

10,625.00 دج. ملحوظة R. A.S. لاشي يذكر

من الملاحظ أن النقائص المكتشفة تتعلق بشكل أكبر بجانب مسك وقبض بعض السجلات التنظيمية وتحديثها. ويرجع ذلك عموماً إلى نقص الموظفين في مصلحة المالية والمحاسبة، لذا فإن تعزيز المصلحة بعنصر آخر يعد أكثر من ضروري مع العلم مسبقاً أن جميع المهام المحاسبية والمالية يتم تنفيذها يومياً بواسطة عنصر واحد المتمثل في رئيس المصلحة. علاوة على ذلك، يجب بذل الجهود لتسوية الديون غير المسددة، وخاصة تلك المستحقة على زبائن الخواص.

• جرد صندوق الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

في 29 سبتمبر 2019 الساعة 10:27 صباحاً، قمت بإجراء فحص مفاجئ لسجل النقد. المبلغ النقدي الذي قمت بإحصائه بحضور السيد لونس فاهم هو 10.74.00 دج، تفصيله كما يلي:

- ورقتان نقديتان من فئة 2000 دينار= 4000 د.ج.
 - ورقتان نقديتان من فئة 1000 دينار= 2000 دج
 - سبع أوراق نقدية من فئة 500 دينار= 3.500 دج
 - قطعتان نقديتان من فئة 200 دينار= 400 دج
 - أربع عملات معدنية فئة 100 دينار= 400 دج
 - خمس عملات معدنية فئة 50 دينار= 250 دج
 - ثلاث عملات معدنية فئة 20 دينار= 60 دج
 - قطعتان نقديتان من فئة 10 دينار= 20 دج
 - تسعة عشر قطعة نقدية من فئة 5 دينار= 95 دج
 - سبع قطع نقدية فئة 2 دينار= 14 دج
 - أربع عملات معدنية من فئة الدينار= 4 دج
- المجموع (1) = 10,743.00 دج.

المطلب الثاني: الملخص العام للتقرير الثاني الخاص بالمفتش

أولاً: عرض التقرير

في إطار برنامج التفتيش السنوي المتعلق بالسنة المالية 2022، توجهت إلى الوكالة المباشرة لولاية غرداية الكائنة بـ سيدي أعباز غرداية ، للقيام بمهمة تفتيش تنفيذاً لأمر بالمهمة رقم 2022/68 بتاريخ 2022/12/07. علاوة على ذلك، يشرفني أن أقدم إليكم بهذا التقرير لإبلاغكم بمدخلتي التي كانت تهدف إلى مراقبة وفحص العينات (الموافق لشهر يناير وفبراير وسبتمبر وأكتوبر 2022) لملفات الإنتاج والتعويضات المتعلقة بفرع السيارات وكذلك تقييم معدل تسوية واسترداد الديون.

أ- تنظيم الهيكل: تتكون مصلحة السيارات من العناصر التالية:

1. السيد A رئيس مصلحة السيارات؛
 2. السيد B، نائب رئيس القسم المسؤول عن إنتاج السيارات.
 3. السيدة K، رئيسة قسم مسؤولة عن إنتاج السيارات.
- ب.- فرع الانتاج: رقم أعمال الوكالة لجميع الفروع اعتبارًا من 30 سبتمبر 2022، حيث حققت الوكالة إلى غاية 30 سبتمبر 2022 رقم أعمال صافي من الإلغاءات والتخفيضات بآلاف دينار في حدود: 36,389 مليون دينار. مقسمة على إنتاج فرع السيارات الذي يبلغ 30,286 مليون دينار، أي بنسبة مشاركة تناهز 83,23% من رقم الاعمال الوكالة، يليه فرع IARD بـ 5,837 مليون دينار بنسبة 16,04%، وأخيرا فرع النقل بمساهمة قدرها 265 ألف دينار بنسبة 0,73%.

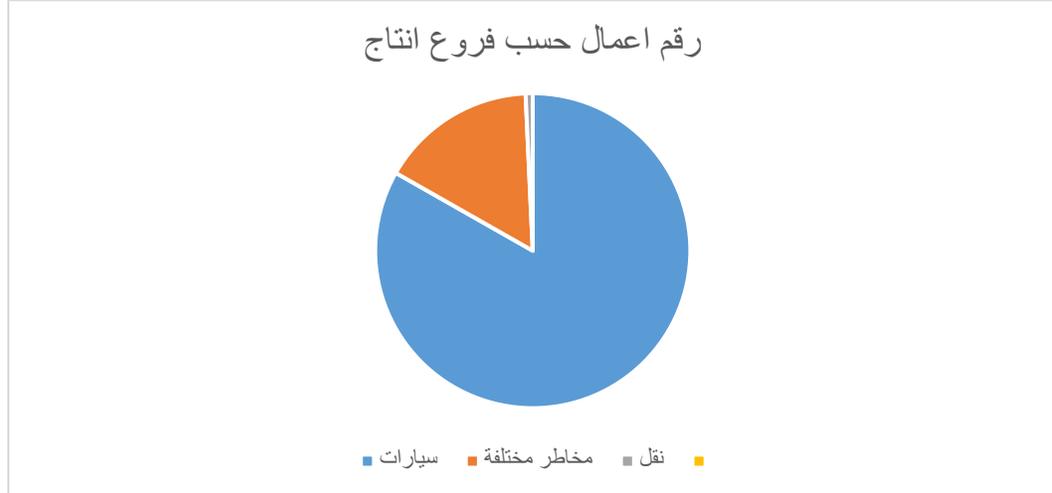
جدول (13): رقم الأعمال لسنة 2022

فروع التأمين	نسب مشاركة في رقم اعمال	رقم اعمال الصافي
السيارات	83.23	30 286 028.50
مخاطر مختلفة	16.04	5 837 465.24
نقل	0.73%	265 642.60
مجموع	100.00%	36, 389,136.34

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين

ويشير الرسم البياني إلى أن فرع السيارات حصل على حصة كبيرة من حجم التداول. وتجدر الإشارة إلى أن فروع IARD تحتل المرتبة الثانية.

الشكل (03): توزيع رقم الأعمال حسب الفروع



المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين

إنتاج فرع السيارات اعتباراً من 30 سبتمبر 2022، حيث يبلغ إنتاج السيارات إلى 30 سبتمبر 2022 = 30.286.028.50 دج ، تفاصيلها أدناه:

جدول (14): رقم اعمال انتاج السيارات .

النسب	رقم الاعمال	عدد العقود	الصنف
0.79%	238 344.21	152	RC/DR 1111
3.11%	943 215.51	1	RC/ DR FLOTTE1112
36.61%	11 088 377 .63	2251	DOMMAGES1121
59.49%	18 016 091,15	50	FLOTTE1122
100%	30 286 028,50	2454	المجموع

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين

حيث:

11.11 RC & DR- أفراد: 238,344.21 دج.

11.12 RC & DR- أساطيل 943,215.51 دج.

11.21 RC DOMMAGES – المسؤولية والأضرار: 11,088,377.63 دج.

11.22RC DOM FLOTTE- المسؤولية وأضرار الأسطول: 18,016,091.15 دج

المنتج 1122 يمثل 59.49% من رقم اعمال ب 50 عقد. ويمثل المنتج 1121 نسبة 36.61% بعدد 2251 عقد من أصل 2621 عقد مجتمعة، مسجلة لدى الوكالة. بالنسبة للخصومات و الالغاءات، هناك أحد عشر (11) عقد،

يمثلون المنتجات 1121-1112 و 1122 بمبلغ قدره 292.196.38 دج. رقم اعمال الوكالة يهيمن عليه المنتج

1122 المسؤولية عن أضرار الأسطول في فرع السيارات والذي يمثل 59.49%.

ثانيا : نتائج الفحص والمراقبة

فرع إنتاج السيارات، بلغ عدد وثائق التأمين التي تم فحصها والمتعلقة بالسنة المالية 2022, 50 وثيقة تأمين.

ومن بين هذه الوثائق التي تم فحصها، نذكر على سبيل الحصر بعضها بالتفصيل على النحو التالي:

أ-الفرع 11.21 المسؤولية والأضرار الشخصية: كما هو مبين من خلال الجدول أسفله:

جدول(15): جدول فحص فرع انتاج 1

رقم الملف	عقد تاممين	الملاحظة
1	المؤمن عليه: T. رقم العقد: 1100031564-208. تاريخ السريان: 2022/01/11. تاريخ انتهاء الصلاحية: 2023/01/10. القسط الإجمالي: 23.699.06 دج. الضمانات: أضرار الاصطدام ب.	* غياب وثيقة عرض السعر DEVIS * يتم توقيع شهادة المعاينة من قبل وكيل واحد.

<p>*غياب وثيقة عرض السعر DEVIS . *يتم توقيع شهادة المعاينة السيارة من قبل وكيل واحد.</p>	<p>المؤمن: Y، رقم السياسة: 1100031563-208. تاريخ السريان: 2022/01/11. تاريخ انتهاء الصلاحية: 2023/01/10. القسط الإجمالي: 21.499.12 دج. الضمانات: كل مخاطر.</p>	<p>2</p>
<p>*غياب وثيقة عرض السعر DEVIS *غياب مبرر التخفيض لنسبة 90%</p>	<p>المؤمن: L. رقم السياسة: 1100031526-208. تاريخ السريان: 2022/01/04. تاريخ انتهاء الصلاحية: 2023/03/01. الضمانات: DASC.</p>	<p>3</p>
<p>*غياب وثيقة عرض السعر DEVIS *سعر السيارة لم يأخذ في الاعتبار سعر السوق (القيمة المعلنة: 900,000.00).</p>	<p>المؤمن عليه: N رقم السياسة: 1100031508-208. تاريخ السريان: 2022/01/02 تاريخ انتهاء الصلاحية: 2023/01/01. القسط الإجمالي: 15.769.06 دج. الضمانات: أضرار الاصطدام ب. المؤمن عليه: V. معرف الشرطة: 1100031506-208. تاريخ السريان: 2022/01/11. تاريخ انتهاء الصلاحية: 2023/01/10. القسط الإجمالي: 14.856.22 دج. الضمانات: داش.</p>	<p>4</p>
<p>*غياب وثيقة عرض السعر DEVIS *محضر معاينة السيارة ممضي من طرف وكيل واحد</p>	<p>المؤمن عليه: H. رقم السياسة: 1100031733-208. تاريخ السريان: 2022/02/14. تاريخ انتهاء الصلاحية: 2022/08/13. القسط الإجمالي: 3,980.71 دج.</p>	<p>5</p>

	الضمانات: أضرار الاصطدام.V. Venal	
6	المؤمن عليه: Q. رقم السياسة: 1100031727-208. تاريخ السريان: 2022/02/14. تاريخ انتهاء الصلاحية: 2023/02/13. القسط الإجمالي: 12,201.46 دج. الضمانات: أضرار الاصطدام V. Venal ،	*غياب وثيقة عرض السعر DEVIS *غياب مبرر التخفيض لنسبة 85%
7	المؤمن عليها: F. رقم السياسة: 1100031717-208. تاريخ السريان: 2022/02/13. تاريخ انتهاء الصلاحية: 2023/02/12. القسط الإجمالي: 10,201.00 دج. الضمانات: كل المخاطر	*غياب وثيقة عرض السعر DEVIS *غياب مبرر التخفيض لنسبة 85% *تم توقيع شهادة معاينة من قبل وكيل واحد

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين

ب-الفرع 11.22 المسؤولية والأضرار الأسطول: كما هو مبين من خلال الجدول أسفله:

جدول (16): جدول فحص فرع إنتاج 2

1	المؤمن عليه	شركة ذات م. محدودة الريان للتجارة.
	رقم العقد	208-1100031817
	تاريخ السريان	01/03/2022
	تاريخ انتهاء الصلاحية	28/02/2023
	المدة	سنوي
	إجمالي الأقساط	606,555.63 دج.

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين

يتم حفظ الصور الملتقطة عند اكتتاب العقد في تأمين ضمانات الأضرار، وتصنيفها حسب الشخص المؤمن عليه وحسب يوم الإصدار في الملفات. لوحظ تصنيف جيد لإنتاج السيارات، كما يتم حفظ نسخ من العقود شهريا في ملفات خاصة. يتم تسجيل كل شهادات التأمين في دفاتر وسجلات خاصة بهم وبمحاضر معاينة السيارات. بالإضافة إلى ذلك، يجب ملاحظة بعض النقائص والملاحظات التي تم لفت انتباه مدير الوكالة إليها مثل: عدم وجود عرض التأمين وإيصال التحصيل. كذلك لا يتم تضمين المستندات الداعمة للتخفيض في الملف. وعند الاكتتاب، لا يأخذ المنتج القيمة السوقية بعين الاعتبار، مما يؤدي إلى التقليل من رأس المال المؤمن عليه. كما يتم توقيع شهادات الزيارة من قبل وكيل واحد؛ التوقيعات من غير أسماء صاحبها (GRIFFE) للتعرف عليها.

ثالثا: جانب الحوادث والتعويضات

تبلغ التعويضات المدفوعة لفائدة حاملي وثائق التأمين إلى غاية 30 سبتمبر 2022: 13.781.621.11 دج تفصيلها كما يلي:

فرع	التعويضات
حوادث مادية	8,054,781.14
حوادث جسمانية	5,726,839.97
المجموع	13,781,621.11

نسب التعويضات حسب الصنف:

- حوادث مادية %58.45:
- حوادث جسمانية %41.55:

حسب ميزان المراجعة لتعويضات عن حوادث السيارات حتى 30 سبتمبر 2022 الموجودة في الملاحق. وبلغ عدد العمليات التي سجلتها الوكالة 272 تعويض وملفات 10 مغلقة دون متابعة، من أصل 191 ملف كان موجود في مخزون اول مدة و 289 ملف مصرح به في الفترة المدروسة و 17 مستأنفة. تبلغ مخصصات المطالبات المستحقة لفرع السيارات إلى غاية 2022/09/30 مبلغ : 12,125,191.80 دج لمخزون قدره 215 ملفا. وبلغت نسبة التسوية لقطاع السيارات %56.74 ولا يزال معدل التعويضات لا يتماشى مع العدد المتزايد من الحوادث المسجلة، مما يتسبب في تراكم مخزون الملفات التي يتعين دفعها.

أ-فحص الملفات: تم إجراء الفحص على عينة مكونة من أربعين (40) ملف تعويض تمت تسويتها وملفات مستأنفة وملفات مغلقة وملفات قيد التنفيذ. أما الملفات التي تمت تسويتها فهي :

جدول (17): الملفات التي تمت تسويتها .

الملف	البيان	ملاحظة
-------	--------	--------

1	المؤمن . C تاريخ الحادث: 2022/06/21. تاريخ تصريح: 2022/06/23. رقم الملف: 110134/2022/208. رقم عقد تأمين: 1100019569-208 الضمان: كل اخطار سوناطراك. مصير ملف: غلق في 2022/09/30.	*عدم وجود توقيع الشخص المسؤول عن المالية على وثيقة النفقات.. الخبير: EXAL إكسال غرداية. الدفع عن طريق شيك BEA 4701556 بمبلغ 70.660.40 دج بتاريخ 2022/09/20.
2	الفرع: المسؤولية والأضرار الشخصية 1121 الطبيعة: مادي. المؤمن عليه: B. تاريخ الحادث: 2022/02/19. تاريخ تصريح: 2022/03/01. رقم الملف: 110044/2022/208. رقم الوثيقة: 1100027428. مصير ملف: غلق في 2022/03/31. الضمان: كل اخطار سوناطراك.	لاشي يذكر R.A.S. : تقرير الخبير: مجدوب محمد <<< الخبير المعتمد >>> الدفع بتاريخ 2022/03/15 عن طريق شيك BEA بمبلغ 91.873.26 دج.
3	الفرع: المسؤولية والأضرار الشخصية 1121 النوع: مادي. المؤمن عليه: B. تاريخ الحادث: 2022/02/19. تاريخ تصريح: 2022/02/21. رقم الملف: 110035/2022/208. رقم السياسة: 1100031352-208. الضمان: كل اخطار. مصير ملف: غلق في 2022/03/31.	عدم وجود أمر الخدمة. الخبير: EXAL إكسال غرداية.. الدفع عن طريق الشيك BEA 4701433 مبلغ 62.500.32 دج
4	الفرع: المسؤولية والأضرار الشخصية 1121	غياب أمر الخدمة.

<p>النوع: مادي. المؤمن عليه: P. تاريخ الحادث: 2022/06/22. تاريخ تصريح: 2022/06/22. رقم الملف: 110133/2022/208. رقم السياسة: 1100032285-208. الضمان: اضرار الاصطدام. مصير ملف: غلق في 2022/09/30.</p>	<p>الخبير: EXAL إكسال غرداية. الدفع عن طريق شيك BEA 4701526 بتاريخ 2022/07/24 بمبلغ 95,365.82 دج.</p>	
<p>الفرع: المسؤولية والأضرار الشخصية 1121 الطبيعة: مادي، المؤمن : A. تاريخ الحادث: 2022/06/11. تاريخ تصريح: 2022/06/11. رقم الملف: 110128/2022/208. رقم الوثيقة: 1100027706 الضمان: كل اخطار سوناطراك</p>	<p>الخبير: EXAL إكسال غرداية.. طلب إذن الدفع بتاريخ 2022/07/21 تفويض الدفع رقم 110128/2022/208 الدفع عن طريق الشيك BEA 40092022 مبلغ 222.256.48 دج.</p>	5
<p>الفرع: المسؤولية والأضرار الشخصية 1121 النوع: مادة. المؤمن : خاطر. تاريخ الحادث: 2022/06/23. تاريخ تصريح: 2022/07/01. رقم الملف: 110140/2022/208. رقم السياسة: 1100032200-208. الضمان: الضمان: كل اخطار سوناطراك.</p>	<p>الخبير: EXAL إكسال غرداية. تفويض بالدفع بتاريخ 2022/08/17 الدفع عن طريق الشيك BEA 4701533 مبلغ 217.953.54 دج.</p>	6
<p>الفرع: المسؤولية والأضرار الشخصية 1121 النوع: مادة. المؤمن عليه: L</p>	<p>*: الملف مغلق دون تقديم استئناف. الخبير: EXAL إكسال غرداية..</p>	7

الدفع عن طريق الشيك BEA 4701450 مبلغ 73616.81 دج	تاريخ الحادث: 2022/07/02. تاريخ تصريح: 2022/09/02. رقم الملف: 110022/2022/208. رقم العقد: 1100027243-208. الضمان: كل اخطار مصير ملف: غلق في
--	--

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين

إن أعمال المراقبة التي أجريت على عينة مكونة من 40 ملفاً تمت تسويته ومغلقاً أتاح لنا استنتاج ما يلي:

- عدم وجود أوامر خدمة للخبرة.
- حفظ السجلات: لا يتم الاحتفاظ بسجل الاستثمارات التصريح بحوادث.
- ميزان المراجعة لقسم الحوادث المادية غير متوازن.
- غلق الملفات دون متابعة: يجب على مصلحة الحوادث غلق الملفات التي ليس لها تبعات وذلك بترخيص من المسؤول على دائرة الحوادث في المديرية وفق دليل التسيير الجديد ويجب اعلام اصحاب الملفات بأسباب غلق الملفات دون دفع التعويضات.
- يجب على مسؤول الحوادث بأجراء جميع التدابير الخاصة بالطعون قبل غلق الملف الذي يكون فيه زبون الوكالة غير مذنب.

رابعاً: قسم الطعون:

ويبلغ حجم الطعون المحصلة و المسجلة إلى غاية 30 سبتمبر 2022 1,023,160.03 دج. وهذا الأخير هو نتيجة عمليات التصفية التي نظمتها الوكالة على المستوى المحلي.

جدول (18): الطعون المحصلة RECOURS ENCAISSÉE

ملفات السنوات السابقة	الملفات السنة الحالية	الفرع
0	0	RC/DR 1111
901,872.10	42,879.40	DOMMAGES1121
78408.53	0	FLOTTES 1122
980,280.63	42,879.40	المجموع

النسب	4.19%	95.81%
الطعون المحصلة	1,023,160.03	
رصيد حساب الطعون في الميزانية	1,023,160.03	
الفرق	0	
مجموع تعويضات حوادث السيارات	13,781,621.11	
مجموع الطعون المحصلة	1,023,160.03	
نسبة امتصاص الطعون لتعويضات	7.42%	

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين

سادسا: التأمين على الأشخاص

بلغ رقم المعاملات الصافي من الإلغاءات والتخفيضات بالألف دينار، إلى غاية 2022/09/30 كما يلي:

فئة	رقم أعمال صافي من الإلغاءات والخصومات	نسبة من رقم اعمال
4216 سفر فردي للخارج م	88,073.34	46.16%
42165 سفر فردي للخارج ح	6,882.00	3.61%
42167 سفر فردي للخارج ت	95,855.50	50.24%

يظهر هيكل محفظة الوكالة الى يوم 2022/09/30 هيمنة المنتج 42167 السفر الفردي إلى الخارج T مع 50.24% من إجمالي المبيعات صافيا من الإلغاءات والخصومات.

سابعا: المستحقات و الديون

المستحقات و الديون الخاصة بسنة 2022 مبينة وفق الجدول أسفله:

جدول (19): الديون المستحقة

السنة	ديون في	ديون في	التحصيلات الى	نسبة التحصيلات
	31.12.2021	30.09.2022	يوم 30.09.2022	
2022	0	26,626,681.39	0	0
2021	6,059 131.09	1,758,865.90	4,300,265.19	70.97%
2020	387,067.22	387,067.22	0	0
2019	12,646.81	12,646.81	0	0

0	0	6,694,851.62	6,694,851.62	2018 وما سبق
32.69%	4,300,265.20	35,480,112.93	13,153,696.74	المجموع

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين

تبلغ المبالغ المستحقة على الزبائن لجميع الفروع مجتمعة إلى غاية 30 سبتمبر 2022، 35,480,112,93 دج، منها 75,05% تتعلق بالسنة الحالية. يوصى باتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لإجراءات ودية من أجل استرداد الديون السابقة. وختاماً لهذه المهمة ومع الأخذ بعين الاعتبار النتائج التي تم التوصل إليها بشأن جوانب الإنتاج والتعويضات والديون، يجب بذل مجهود أكبر، أما على مستوى الإنتاج، يجب على المكلف بإنتاج اصديرا وثيقة عرض السعر لزبون. فيما يتعلق بمصلحة الحوادث و التعويضات ، يوصى بإنشاء سجل تصريح بالحوادث من أجل مراقبة الملفات بشكل صحيح. أما بالنسبة للديون: فيجب على الوكالة المثابرة في استرداد الديون السابقة. وأخيراً، أشكر جميع الموظفين على تواجدهم الكامل أثناء مداخلتي.

سابعاً: الجرد المادي للصندوق

في يوم الاثنين 12 ديسمبر 2022 الساعة 10:15 صباحاً، قمت بإجراء فحص مفاجئ للسجل النقدي بحضور السيد لونس فاهم رئيس قسم المالية والمحاسبة المسؤول عن السجل النقدي. ويبلغ الجرد المادي للأوراق النقدية والنقدية 22.585.00 دج، تفصيلها كما يلي: الأوراق النقدية والعملات المعدنية.

مجموع الأوراق 2000 دج = 8 * 16,000.00 دج

مجموع اوراق 1000 دج = 3 * 3000 دج

مجموع اوراق 500 دج = 2 * 1000 دج

مجموع قطع 100 دج = 13 * 1300 دج

مجموع قطع 50 دج = 20 * 1000 دج

مجموع قطع 20 دج = 1 * 20 دج

مجموع قطع 10 دج = 22 * 220 دج

مجموع قطع 5 دج = 9 * 45 دج

يظهر التدفق النقدي لحساب CAAR المغلق في نفس التاريخ والوقت رصيدا قدره: 22,567.61 دج مقسوماً على:

• رصيد 2022/11/12 الساعة 4:30 مساءً 9,730.11 DA الذي يظهر في التقرير النقدي / السجل

النقدي / الرصيد المدين للحساب المحاسبي 5301 (النقد الرئيسي)؛

• التحصيل من 2022/12/12 على الساعة 10:15 صباحاً: 12,837.50 دج.

وتكشف مطابقة السجلات النقدية عن فرق إيجابي قدره 17.39 دج. يتم الدفع النقدي يوميًا وفقه للأصول الإجرائية المعمول بها، لم يكشف فحص القيد التي تم إجراؤها في السجل النقدي عن أي نقائص. يتم تضمين الإيصالات اليومية في إدخال واحد يتم تسجيله في نهاية اليوم. يتم إعداد التقارير النقدية ورفعها يوميًا

بموافقة الأشخاص المخولين وفقه للإجراءات المعمول بها. تتم تعبئة دفتر النقدية بعناية دون محو أو طباعة فوقية ويتم تحديثه.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقييم نظام المراجعة والمراقبة الداخلية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR .

ومن خلال دراستنا وتحليلنا للتقريرين للمفتشية العامة والخاص بالوكالة 208 غرداية، وبناء على النتائج التي توصلنا إليها مقارنة ما بين المنهجية الواجب اتخاذها حسب المفتشية العامة للمراقبة والمراجعة الداخلية CAAR وما تم استخلاصه من محتوى التقريرين المدروسين، توصلنا أنه عموما تم احترام كل

المراحل التي يجب أن يمر بها المراجع أو المدقق الداخلي باستعمال جميع الوسائل الاستقصائية لإعداد التقرير النهائي لوحظ وجود بعض النقائص لخصت فيما يلي:

*التقرير (1) من إعداد المفتش السيد: بقوفا نور الدين لسنة 2019:

- كان من الواجب أن تكون هاته الزيارات التفتيشية مفاجأة لكي لا يسمح للموظفين بأخذ احتياطاتهم للإخفاء أو تعديل أي اختلاس أو نقائص، إلا أنه حسب مسؤولي الوكالة فإنه تم إخطارهم بموعد الزيارة قبل اسبوع، وذلك حسب تبرير المفتشية للتكفل بالإيواء والإطعام للمفتشين .

- أهمل المفتش أو المدقق الجانب الجبائي لعملية المراجعة كما هو في أبجديات مهنة المراجعة وما تنص عليه النقطة الثانية بمهمة تقييم المراقبة حسب الدليل الخاص بمهنة المراجع لدى شركة CAAR LA، وأنه لم يتطرق إلى كل من:

* طابع الحجم.

* طابع المتدرج.

*الرسم على القيمة المضافة المسترجعة والرسم على القيمة المضافة الخاصة بالإنتاج.

* الرسم على النشاط المهني.

* لم يتطرق المراقب في تقريره إلى وضعية الشيكات الموجهة للتحصيل (Chèque Remis A L'encaissement)

واما بالنسبة للتقرير الثاني من إعداد المفتش السيد: حمزة شاهد:

- لاحظنا في تقريره انه لم يتطرق إلى فرع متليلي 2081 الذي دخل حيز الخدمة سنة 2022 بالرغم من إخطاره من طرف مسؤولي الوكالة بافتتاح هذا الفرع الجديد. وذلك لجهل المفتشية العامة بهذا التوسع على مستوى الشبكة التجارية للشركة،

وتعد نقطة سلبية بالنسبة لنا كطلبة في تخصص التدقيق والمراجعة.

- نلاحظ أن هذا المراجع لم يتطرق في تقريره إلى الجانب المالي والمحاسبي واكتفى بفرعين انتاجين فقط وهما فرع تأمين السيارات والتأمين على الأشخاص.

- وفي التقرير الملحق بالدراسة أن المراجع وقع سهوا في ذكر رقم أعمال على الأشخاص، بأن أرقامه مضاعفة للآلاف (KDA) مما ضخم رقم أعمال هذا الفرع حسب تصريح مسؤولي الوكالة.

وفي الأخير لاحظنا أن الزيارات التفتيشية متباعدة وأن كل مراجع مختص في جانب معين من المراقبة، وهذا ما يتنافى مع إجراءات المراجعة الداخلية، وهو ما يمنع استمرارية المراقبة والوقوف على النقائص ومتابعة تنفيذ التعليمات المعطاة.

خاتمة

ة

تواجه شركات التأمين كغيرها من المؤسسات المالية العديد من المخاطر، مخاطر الاكتتاب، مخاطر الاستثمار، مخاطر التسعير، مخاطر تسوية المعاملات، مخاطر الملاءة المالية مخاطر الائتمان، مخاطر تقنية ومخاطر التعرض للاحتيال و مخاطر محاسبية و مالية و مخاطر اخرى، هذه المخاطر التي من شأنها أن تضعف من الأداء المالي والمردودية المالية لهذه الشركات، لذا لزم عليها العمل على إنشاء قسم الإدارة هذه المخاطر واعتماد استراتيجية تنطوي على العديد من الإجراءات والأساليب الكفيلة للحد من هذه المخاطر والتصدي لها، ومن بين أهم هذه الإجراءات تفعيل دور وظيفة التدقيق الداخلي في المساهمة في إدارة مخاطر شركات التأمين، نظرا للدور الكبير الذي يقوم به المدقق الداخلي بسبب امتلاكه المعارف والخبرات التي تجعله مؤملا في تقييم المخاطر وتحسين إدارتها وذلك من خلال كل من دوره التوكيدي ودوره الاستشاري الذي يقدمه لشركة التأمين وإدارتها. حيث أن وظيفة التدقيق الداخلي تساهم بشكل كبير في تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه شركات التأمين وكذا الاستجابة لها.

ولتحقيق تأثير وظيفة التدقيق الداخلي على تفعيل عملية إدارة مختلف المخاطر على مستوى شركات التأمين يتطلب الأمر العمل على إرساء عدد من المتطلبات على رأسها التنسيق الدائم بين كل من المدقق الداخلي ومدير المخاطر بشركة التأمين.

كما ينبغي على إدارات شركات التأمين إعطاء وظيفة التدقيق الداخلي دورا أكبر في تحديد وتقييم المخاطر التي تواجهها، مع ضرورة إجراء دورات تدريبية بصفة دورية للعاملين في هذا المجال من أجل تحصيل أكبر قدر من المعلومات حول المخاطر التي تواجه شركات التأمين.

نتائج الدراسة:

- ✓ بعد الدراسة النظرية للموضوع وتدعيمها بالجانب التطبيقي وبعد دراسة الفرضيات تم التوصل للنتائج التالية: إن الرقابة الداخلية ولتحقيق نتائج أفضل تعمل على الحفاظ على أصول المؤسسة واستخدام مواردها المتاحة بكفاءة وفاعلية.
- ✓ ان الرقابة الداخلية هي جزء أساسي من إدارة أي مؤسسة بشكل فعال. وتساهم في حماية أصول المؤسسة وتحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة لديها عن طريق تطبيق السياسات والإجراءات المناسبة و يمكن للرقابة الداخلية التحقق من تنفيذ العمليات بشكل صحيح وفقا للمعايير المحددة، مما يقلل من فرص الاختلالات والاحتيال.
- ✓ بالإضافة إلى ذلك، تساهم الرقابة الداخلية في تحسين الكفاءة والفاعلية من خلال تحديد المجالات التي يمكن تحسينها وتطوير العمليات لزيادة الإنتاجية والجودة. كما تعمل على تحسين إجراءات الرصد والتقييم لضمان استمرارية التحسين والتكيف مع التغييرات في بيئة العمل والتشريعات القانونية بشكل عام، يمكن القول إن الرقابة الداخلية تلعب دورا حيويا في تعزيز استدامة المؤسسات وتحقيق أهدافها بشكل فعال وفعالية.

- ✓ الرقابة الداخلية تقوم بدور مهم في تقديم المعلومات الدقيقة وتحليل الانحرافات في أداء المؤسسة من خلال مراقبة العمليات وتقييم البيانات المالية و العملية، و يمكن لفريق الرقابة الداخلية تحديد أي مشكلات أو انحرافات عن الأهداف المحددة وتحليل أسبابها.
- ✓ بناءً على هذا التحليل، يمكن لفريق الرقابة الداخلية تقديم الاقتراحات اللازمة لتحسين الأداء، سواء من خلال تطوير السياسات والإجراءات، أو تحسين استخدام الموارد، أو تطبيق تدابير تصحيحية. هذا يساعد على تعزيز الكفاءة والفعالية في عمليات المؤسسة وتحقيق الأهداف المحددة بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لفريق الرقابة الداخلية أيضا تقديم المعلومات الهامة والتوجيهات للإدارة العليا بشأن الاتجاهات الصناعية والتشريعات القانونية الجديدة التي يجب أخذها في الاعتبار لتحسين الأداء وتقليل المخاطر.
- ✓ المراجعة الداخلية تلعب دوراً حيوياً في تقديم معلومات مهمة للإدارة والملاك بشأن أداء المؤسسة وتقديم الحلول اللازمة. من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية، يمكن للمراجعة الداخلية تحديد نقاط القوة والضعف في العمليات والإجراءات الداخلية، وتحديد المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على أداء المؤسسة.
- ✓ باستخدام التحليل المالي والخدمات الاستشارية، يمكن للمراجعة الداخلية تحليل البيانات المالية وتحديد الاتجاهات والمعلومات الحيوية التي يمكن أن تؤثر على أداء المؤسسة. كما يمكن أيضا تقديم الاستشارات والتوجيهات للإدارة حول كيفية تحسين الأداء وتعزيز الكفاءة والفعالية.
- بناءً على النتائج والتوصيات التي يقدمها فريق المراجعة الداخلية، يمكن للإدارة والملاك اتخاذ القرارات الصائبة وتنفيذ الإجراءات الضرورية لتحسين الأداء وتعزيز النجاح المستقبلي للمؤسسة.

المصادر

ر

والمرا

جع

- احمد حلمي جمعة ، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد وأخلاقيات المهنة، دار الصفاء النشر والتوزيع عمان الأردن 2008 م.
- التهامي طواهري + مسعود صدقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري الممارسات التطبيقية ، الدار الجامعية اسكندرية 2008 م أمين السيد أحمد التطور الحديثة في المراجعة .
- طارق عبد العال موسوعة معايير المراجعة - الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2006م الجزء الثاني
- عبد الفتاح الصحن ، مبادئ، وأنس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية - مصر 1993 ..
- غسان صلاح المطارنة تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان الأردن.
- مهيب الساعي+ وهبي عمر ، علم تدقيق الحسابات ، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، م1991 .
- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية. دار الأوائل النشر عمان الأردن الطبعة الثالثة 2006 .
- محمد السيد سرايا اصول وقواعد التدقيق الشامل.

